

## الديناميات السياسية في إثيوبيا وانعكاساتها على خريطة التوازنات الإقليمية والدولية في منطقة القرن الإفريقي

د. سامي السيد أحمد(\*)

### مُلخَص:

تولى أبي أحمد السلطة على خلفية احتجاجات واضطرابات شهدتها بعض المناطق الإثيوبية أطاحت بالنظام الذي كانت تهيمن عليه الجبهة الشعبية لتحرير تيجراي. وكانت لدى أبي أحمد خطة طموحة للإصلاح الشامل، وشرع بالفعل في تنفيذها واستطاع إحداث بعض التغييرات الهيكلية، ولكن تعثرت عملية الإصلاح بعد اندلاع صراع مسلح في نوفمبر ٢٠٢٠ بين الحكومة الإثيوبية والجبهة الشعبية لتحرير تيجراي، وسرعان ما اتسع نطاق الصراع وامتدت المواجهات بين الجانبين إلى أقاليم أخرى إلى جانب إقليم تيجراي. وبعد عامين من الصراع المسلح العنيف تمت تسوية الصراع في نوفمبر ٢٠٢٢.

وانعكست هذه الديناميات السياسية التي شهدتها الدولة الإثيوبية على خريطة التوازنات الإقليمية والدولية داخل منطقة القرن الإفريقي، حيث ازدادت حالة الاستقطاب السياسي داخل المنطقة، وأصبحت تدور في فلك محورين أساسيين متنافسين، الأول محور أمريكي صومالي سوداني يعززه الوجود العسكري الأمريكي في جيبوتي، والثاني محور روسي إثيوبي إريتري، فضلا عن أدوار بينية تلعبها بعض الأطراف الإقليمية والدولية الأخرى داخل المنطقة. وأكدت الدراسة أن الدولة الإثيوبية تواجه حاليا العديد من التحديات، وستحدد طريقة تعاطي الحكومة الإثيوبية معها مستقبل الدولة الإثيوبية وشكل التوازن الإقليمي والدولي في القرن الإفريقي، ولكي يتم استئناف عملية الإصلاح الشامل داخل الدولة الإثيوبية، فلا بد من تمسك والتزام كافة الأطراف بعدم العودة مجددا إلى الصراع المسلح، وخروج القوات الإريتيرية بشكل كامل من الأراضي الإثيوبية.

(\*) مدرس العلوم السياسية، كلية الدراسات الإفريقية العليا - جامعة القاهرة

**كلمات مفتاحية:** إثيوبيا، الصراع في تيجراي، القرن الإفريقي، الديناميات السياسية، التوازنات الإقليمية والدولية.

### **Abstract:**

Abiy Ahmed assumed the power as prime minister after series of protests and unrest in the Oromia and Amhara states, which succeed to overthrow the regime that was dominated by the Tigray People's Liberation Front (TPLF). Abiy Ahmed had an ambitious plan for comprehensive reform and had already begun to implement it and was able to make some structural changes, but the reform process stumbled after the outbreak of an armed conflict in November 2020 between the Ethiopian government and TPLF. The conflict quickly expanded and the confrontations between the two sides extended out of Tigray to Amhara and Afar regions. After two years of civil war, the conflict was settled in November 2022.

These political dynamics in the Ethiopian state were reflected on the map of regional and international equilibriums in the horn of Africa, where the political polarization within the region increased, and the region revolved around two main competing axes, the first American-Somali-Sudanese axis reinforced by the American military presence in Djibouti, and the second Russian-Ethiopian-Eritrean axis, as well as the other interdisciplinary roles played by other regional and international parties within the region.

The study confirmed that the Ethiopian state is currently facing many challenges, and the way of dealing with these challenges by the Ethiopian government will determine the future of the Ethiopian state and the shape of regional and international equilibriums in the horn of Africa. In order to resume the process of comprehensive reform, all parties must avoid returning to the armed conflict, and completely remove the Eritrean forces outside Ethiopian territory.

**Keywords:** Ethiopia, Conflict in Tigray, Horn of Africa, Political Dynamics, Regional and International Equilibriums.



## مقدمة:

تشهد منطقة القرن الإفريقي ذات الأهمية الجيوستراتيجية أجواءً سياسية وأمنية غير مستقرة منذ نهاية الحرب الباردة، فقد عصفت بدول المنطقة عدة أزمات حادة هددت تماسكها الداخلي ووحدها الإقليمية، وجعلت معظمها في عداد الدول الهشة أو الفاشلة<sup>(١)</sup>، سواء جزئياً أو كلياً.

وتعتبر إثيوبيا إحدى دول القرن الإفريقي المحورية التي لها دور في تلك الأوضاع الإقليمية، سواء من خلال حالة الاستقطاب السياسي الداخلي أو من خلال الممارسات الخارجية لنظم الحكم الإثيوبية المتعاقبة، والتي ترتب عليها على سبيل المثال لا الحصر الصراع الإثيوبي الإريتري الذي ظل ممتداً لأكثر من عشرين عاماً، والتدخل العسكري الإثيوبي في الصومال، والتدخل الإثيوبي في الشؤون الداخلية للدولة السودانية، والشروع في بناء سد النهضة الإثيوبي على النيل الأزرق دون وجود دراسات كافية لآثار السد أو التوصل لاتفاق ملزم حول قواعد الملء والتشغيل مع مصر والسودان باعتبارهما دولتي المجرى والمصب لنهر النيل، وغيرها.

وبعد تولي أبي أحمد، الذي ينتمي إلى قومية الأورومو، رئاسة الحكومة الإثيوبية في أبريل عام ٢٠١٨ شرع في إجراء عدة تغييرات هيكلية، سواء على صعيد الداخل الإثيوبي أو على صعيد علاقات إثيوبيا الخارجية لاسيما بدول الجوار، واستطاع بالفعل إبرام اتفاق سلام مع إريتريا كان سبباً رئيسياً في حصوله على جائزة نوبل للسلام في عام ٢٠١٩، ولكن الحكومة الإثيوبية انزلت في نوفمبر ٢٠٢٠ إلى صراع مسلح في إقليم تيجراي في شمال البلاد مع الجبهة الشعبية لتحرير تيجراي، وتجاوزت تداعيات ذلك الصراع الحدود الإثيوبية.

---

(١) وفقاً لدليل الدول الهشة لعام ٢٠٢٢، فقد جاءت الصومال في المرتبة الثانية عالمياً، وإثيوبيا في المرتبة الثالثة عشر، وإريتريا في المرتبة الثامنة عشر، وجيبوتي في المرتبة الثامنة والأربعين، وحلت السودان في المرتبة السابعة. انظر:

The Fund for Peace, **Fragile States Index: Annual Report 2022** (Washington, D.C: FFP, 2022), p. 7. Available at: <https://fragilestatesindex.org/global-data/>

## إشكالية الدراسة

تحاول الدراسة توضيح الديناميات السياسية التي تشهدها الدولة الإثيوبية منذ تولي أبي أحمد رئاسة الوزراء، وتداعيات الصراع في إقليم تيجراي على رؤية أبي أحمد الإصلاحية وعلى الواقع السياسي الإثيوبي، وانعكاسات تلك الديناميات السياسية على خريطة التوازنات الإقليمية والدولية في منطقة القرن الإفريقي. وفي هذا الإطار، تحاول الدراسة الإجابة على التساؤلات التالية:

- ١- ما هي ملاح التعدد والتنوع الإثني داخل الدولة الإثيوبية؟
- ٢- كيف تحولت الفيدرالية الإثنية من آلية لإدارة واحتواء التعدد الإثني في إثيوبيا إلى سبب لاستمرار التوتر والصراع الإثني؟
- ٣- ما هي رؤية أبي أحمد الإصلاحية والإجراءات والممارسات التي اتخذها لتنفيذ هذه الرؤية؟
- ٤- ما أسباب اندلاع الصراع في إقليم تيجراي وتداعياته؟
- ٥- ما انعكاسات الديناميات السياسية في إثيوبيا على خريطة التوازنات الإقليمية والدولية في منطقة القرن الإفريقي؟
- ٦- ما التحديات الراهنة التي تواجهها الدولة الإثيوبية وآفاقها المستقبلية؟

## حدود الدراسة

ينصب تركيز الدراسة على نطاق زمني يبدأ منذ تولي أبي أحمد رئاسة الوزراء في إثيوبيا في أبريل ٢٠١٨، ولكنها تضطر للعودة إلى الفترة الزمنية التي أعقبت الإطاحة بنظام الدرغ في مايو ١٩٩١؛ وذلك لتأصيل بعض الأحداث التي تعود خلفيتها إلى تلك الفترة ومازال تأثيرها قائماً في الوقت الراهن. أما النطاق الجغرافي فهو يشمل الدولة الإثيوبية ومنطقة القرن الإفريقي التي لا تقصرها الدراسة على التعريف الجغرافي الضيق المتمثل في أربع دول هي: جيبوتي وإريتريا وإثيوبيا والصومال، وإنما تأخذ بالمدلول السياسي للمنطقة الذي يُضيف إليها دولاً أخرى مثل السودان وغيرها من الدول ذات الارتباط المباشر بها.



## أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى إلقاء الضوء على طبيعة التفاعلات السياسية داخل الدولة الإثيوبية منذ تولي أبي أحمد رئاسة الوزراء، وملامح الواقع السياسي الإثيوبي منذ اندلاع الصراع في إقليم تيجراي، وتأثير ذلك الصراع المسلح على وحدة الدولة الإثيوبية وعلى خريطة التوازنات الإقليمية والدولية داخل منطقة القرن الإفريقي.

## منهجية الدراسة

تستعين الدراسة باقترب علاقات الدولة-المجتمع State-Society Relations، والذي يشدد على أن قوة الدولة من قوة المجتمع وتماسكه، وهشاشة الدولة من هشاشة المجتمع، وحدث تفاوت كبير في قوة الطرفين يؤدي إما إلى اضطرابات ومحاولات لتغيير الوضع القائم أو خلق دولة استبدادية فاسدة<sup>(١)</sup>. ووفقا لهذا المنظور فإن الدولة الإثيوبية تعاني من غياب التوازن بين الدولة المجتمع، وقد تجلى ذلك على سبيل المثال في الاضطرابات الداخلية التي شهدتها البلاد خلال عهد هايلي مريام ديسالين واضطر على إثرها إلى الاستقالة من رئاسة الوزراء في فبراير ٢٠١٨. كما أدت سياسات أبي أحمد الرامية لزيادة قوة الدولة في مواجهة المجتمع إلى اندلاع الصراع المسلح في إقليم تيجراي وجنوح الدولة نحو الطابع الاستبدادي.

وتساعد دراسة التفاعلات السياسية بين مؤسسات الدولة والقوى المختلفة داخل المجتمع الإثيوبي على فهم أبعاد وحدود الخلاف بين الجانبين، ومن ثم البحث عن سبل إعادة العلاقة بين الدولة والمجتمع لمسارها الصحيح، ووفقا لاقترب علاقات الدولة المجتمع فإن ذلك يتحقق من خلال إدراك القيادة والنخب الإثيوبية أن الدولة ليست في مواجهة المجتمع وإنما هي جزء منه، وأن السلطة ليست حكرا على الدولة ومؤسساتها

(١) لمزيد من المعلومات حول اقتراب علاقات الدولة-المجتمع، انظر:

Joel S. Migdal, **Strong Societies and Weak States: State-Society Relations and State Capabilities in the Third World** (New Jersey: Princeton University Press, 1988).

وإنما يمكن تقاسمها، إلى جانب العمل على تحييد دور القوى الخارجية التي تؤثر سلبا على علاقة الدولة بالمجتمع.

**وتنقسم الدراسة إلى خمسة محاور، يتناول المحور الأول ملامح التعددية الإثنية في إثيوبيا، ويركز المحور الثاني على الفيدرالية الإثنية ونمط نظام الحكم في إثيوبيا، ويرصد المحور الثالث الديناميات السياسية في إثيوبيا منذ تولي أبي أحمد والصراع في إقليم تيجراي، ويركز المحور الرابع على انعكاسات الديناميات السياسية في إثيوبيا على خريطة التوازنات الإقليمية والدولية في منطقة القرن الإفريقي، وأخيرا يركز المحور الخامس على التحديات الراهنة التي تواجهها الدولة الإثيوبية وآفاقها المستقبلية.**

### **المحور الأول: ملامح التعددية الإثنية في إثيوبيا**

تعتبر إثيوبيا واحدة من الدول الإفريقية ذات التعدد والتنوع الإثني واللغوي والديني، فوفقا للتعداد السكاني الثالث الذي شهدته البلاد في عام ٢٠٠٧، وهو آخر تعداد أجرته إثيوبيا بعد تعدادي ١٩٨٤ و ١٩٩٤، فهناك نحو ٨٥ جماعة إثنية وقومية داخل إثيوبيا. وأكبر عشر جماعات يتجاوز التعداد السكاني لكل منها المليون نسمة هي: الأورومو Oromo، والأمهرة Amhara، والصوماليين Somalie، والتيجراي Tigrie، والسيداما Sidama، والجوريجي Guragie، والويلاتا Welaita، والهاديا Hadiya، والعفر Affar، والجامو Gamo<sup>(١)</sup>.

وتتباين تقديرات نسب هذه الجماعات سألغة الذكر من إجمالي السكان، والبالغ وفقا لتقديرات عام ٢٠٢١ أكثر من ١٢٠ مليون نسمة<sup>(٢)</sup>؛ وذلك راجعا لسببين: الأول عدم وجود بيانات رسمية إثيوبية حديثة، والثاني تباين معدلات النمو السكاني

(١) Central Statistical Agency, **The 2007 Population and Housing Census of Ethiopia: National Statistical Report** (Addis Ababa: CSA, 2019), pp. 73-74. Available at: <https://catalog.ihsn.org/catalog/3583/download/50086>

(٢) United Nations Conference on Trade and Development, **Handbook of Statistics 2022** (Geneva: United Nations, 2022), p. 89.



للجماعات الإثنية. وبمقارنة النسب الواردة في تعدادي ١٩٩٤ و ٢٠٠٧ (انظر الجدول رقم ١) يتضح أن بعض الجماعات ازدادت نسبتها، مثل الأورومو ٣٤,٥٪ والصوماليين ٦,٢٪ والسيداما ٤٪، بينما تراجعت نسب معظم الجماعات الأخرى، حيث انخفضت الأمهرة إلى ٢٦,٩٪، والتيجري إلى ٦,١٪، والجوريجي ٢,٥٪<sup>(١)</sup>.

### جدول رقم (١)

أكبر عشر جماعات إثنية في إثيوبيا ونسبتها من إجمالي السكان وفقا لتعدادي ١٩٩٤ و ٢٠٠٧

تعداد ١٩٩٤		تعداد ٢٠٠٧		الجماعة الإثنية
نسبتها من إجمالي السكان	عدد سكانها	نسبتها من إجمالي السكان	عدد سكانها	
٣٢,١٪	١٧٠٨٠٣١٨	٣٤,٥٪	٢٥٤٨٨٣٤٤	الأورومو
٣٠,١٪	١٦٠٠٧٩٣٣	٢٦,٩٪	١٩٨٦٧٨١٧	الأمهرة
٥,٩٪	٣١٦٠٥٤٠	٦,٢٪	٤٥٨١٧٩٣	الصوماليين
٦,٢٪	٣٢٨٤٥٦٨	٦,١٪	٤٤٨٣٧٧٦	التيجري
٣,٥٪	١٨٤٢٣١٤	٤٪	٢٩٦٦٣٧٧	السيداما
٤,٣٪	٢٢٩٠٢٧٤	٢,٥٪	١٨٦٧٣٥٠	الجوريجوري
٢,٤٪	١٢٦٩٢١٦	٢,٣٪	١٧٠٧٠٧٤	الويلاتا
١,٧٪	٩٢٧٩٣٣	١,٧٪	١٢٨٤٣٦٦	الهاديا
١,٨٪	٩٧٩٣٦٧	١,٧٪	١٢٧٦٣٧٢	العفر
١,٤٪	٧١٩٨٤٧	١,٥٪	١١٠٧١٦٣	الجامو

**Source:** Federal Democratic Republic of Ethiopia, Population Census Commission, **Summary and Statistical Report of the 2007 Population and Housing Census: Population Size by Age and Sex** (Addis Ababa: PCC, December 2008), p. 16.

<sup>(١)</sup>Federal Democratic Republic of Ethiopia, Population Census Commission, **Summary and Statistical Report of the 2007 Population and Housing Census: Population Size by Age and Sex** (Addis Ababa: PCC, December 2008), p. 16.

وتتركز الجماعات الإثنية الرئيسية في أقاليم جغرافية محددة داخل الدولة الإثيوبية، حيث يشكل الصوماليون ٩٥,٧٪ من إجمالي سكان الإقليم الصومالي (الأوجادين)، وتشكل جماعة التيجراي نحو ٩٤,٨٪ من سكان إقليم تيجراي، وتشكل جماعة العفر ٩٢٪ من إقليم العفر، وتشكل جماعة الأمهرة ٩١,٢٪ من إقليم الأمهرة، وتشكل جماعة أو قومية الأورومو ٨٥٪ من إقليم أوروميا. وعلى عكس ذلك يضم إقليم الأمم والشعوب والقوميات الجنوبية الإثيوبية حوالي ٥٦ جماعة إثنية وقومية من أهمها السيداما والجوريجي والويلاتا وغيرها<sup>(١)</sup>.

ويتقاطع هذا التعدد الإثني مع تعدد اللغات واللهجات المحلية داخل الدولة الإثيوبية، حيث يوجد بها أكثر من ٩٠ لغة، من أهمها اللغة الأمهرية Amarigna وهي اللغة الرسمية للدولة، والأورومية Oromigna، والصومالية Somaligna، والتيجرية Tigrigna، والسيدامية Sidamigna<sup>(٢)</sup>. ويزداد الأمر تعقيدا إذا أخذنا في الاعتبار البعد الديني والطائفي، فهناك أقاليم وجماعات تعتنق غالبيتها الإسلام مثل العفر والصوماليين والأورومو، وأقاليم وجماعات أخرى تعتنق غالبيتها المسيحية - لاسيما الأرثوذكسية- مثل التيجراي والأمهرة. وهناك ثنائيات أخرى عديدة من شأنها زيادة التنوع والانقسام داخل الدولة الإثيوبية، منها على سبيل المثال الجماعات الرعوية وغير رعوية، وسكان المناطق الحضرية والريفية، والأغنياء والفقراء غيرها.

وهذا التنوع الإثني واللغوي والديني في إثيوبيا -وفي دول إفريقية أخرى- لم يكن مشكلة في حد ذاته، وإنما كانت المشكلة الحقيقية هي فشل نظم الحكم الإثيوبية المتعاقبة في إدارته بشكل صحيح، ومن ثم ظلت البلاد تفتقد للوحدة السياسية وتعاني من الصراع والهيمنة العرقية والتهميش المتعمد لبعض الجماعات والقوميات الإثيوبية.

(١) Federal Democratic Republic of Ethiopia, Central Statistical Authority, **The 1994 Population and Housing Census of Ethiopia: Results at Country Level** (Addis Ababa: CSA, Volume II, Analytical Report, June 1999), p. 44.

(٢) Central Statistical Agency, **op. cit.**, pp. 91-92.





فخلال سيطرة جماعة الأمهرة على السلطة والتي دامت لفترة طويلة خلال العهد الإمبراطوري، كان هناك تفاوت في توزيع الثروة والسلطة على الجماعات المختلفة داخل الدولة، حيث تم تهميش الأورومو والصوماليين لصالح الأمهرة والتيجري<sup>(1)</sup>. وازداد الوضع سوءًا خلال نظام الدرج Dergue (وهي كلمة أمهرية تعني اللجنة) بقيادة منجستو هايلي مريام Mengistu Haile Mariam، الذي ظل مهيمًا على السلطة طوال الفترة من ١٩٧٤ حتى ١٩٩١، حيث تشكلت حركات تحرير ذات طابع إثني طالبت إما بالانفصال عن الدولة أو بالحصول على تمثيل مناسب داخلها، ومن بين تلك الحركات جبهة تحرير الأورومو The Oromo Liberation Front (OLF)، والجبهة الشعبية لتحرير تيجري The Tigray People's Liberation Front (TPLF)<sup>(2)</sup>، وجبهة تحرير الصومال الغربي The Western Somali Liberation Front (WSLF)، وغيرها. وبعد الإطاحة بنظام منجستو، قام التيجري بقياد الراحل مليس زيناوي بإحكام سيطرتهم على السلطة وعلى الأجهزة الأمنية في البلاد.

### المحور الثاني: الفيدرالية الإثنية ونمط نظام الحكم في إثيوبيا

بعد الإطاحة بنظام منجستو، أرادت الجبهة الشعبية لتحرير تيجري والقوى السياسية الإثنية المتحالفة معها في الجبهة الديمقراطية الثورية للشعوب الإثيوبية The Ethiopian People's Revolutionary Democratic Front (EPRDF)، وهي الحركة الديمقراطية الوطنية للأمهرة Amhara National Democratic Movement (ANDM)، والمنظمة الديمقراطية لشعب الأورومو Oromo People's Democratic Organization (OPDO)، والحركة الديمقراطية للشعوب

(1) Fiona Flintan & Imeru Tamrat, "Spilling Blood over Water? The Case of Ethiopia", in Jeremy Lind & Kathryan Sturman (eds.), **Scarcity and Surfeit: The Ecology of Africa's Conflicts** (Pretoria: Institute of Security Studies, 2002), p. 252.

(2) Asafa Jalata, "Ethiopia and Ethnic Politics: The Case of Oromo Nationalism", **Dialectical Anthropology** (Berlin: Springer, Vol. 18, No. 3/4, December 1993), p. 381.

الإثيوبية الجنوبية Southern Ethiopian People's Democratic Movement (SEPDM)، التخلص من النظام المركزي الذي ظل سائدا في البلاد لفترة طويلة، ولذلك قررت الأخذ بنظام الفيدرالية الإثنية Ethnic Federalism القائم على أساس عمل لامركزية لسلطة الدولة لصالح أقاليم جغرافية تم إنشائها على أساس إثني. وهي خطوة امتدحها البعض ووصفها بالبرنامج الراديكالي غير المسبوق الذي ربما يكون صالحا للتطبيق في دول إفريقية أخرى تطالب فيها جماعات إثنية بدور أكبر داخل الدولة<sup>(1)</sup>.

فوفقا للدستور الذي دخل حيز النفاذ في ٢٢ أغسطس ١٩٩٥، أصبحت الدولة الإثيوبية تأخذ بالنظام الفيدرالي الإثني، وتم تقسيمها على أساس إثني إلى تسع ولايات (أو أقاليم) جغرافية بالإضافة إلى مدينتيّ أديس أبابا ودير داوا Dire Dawa الإداريتين، وهذه الولايات هي: ولاية التيجراي Tigray، ولاية العفر Afar، ولاية الأمهرة Amhara، ولاية الأوروميا Oromia، الولاية الصومالية Somalia، ولاية بني شنجل/ جوميز Benshangul/Gumuz، ولاية الأمم والشعوب والقوميات الجنوبية Southern Nations, Nationalities and peoples، ولاية شعوب جامبيلا Gambela، ولاية شعب هراري Harari، (انظر الشكل رقم ١). وأكد الدستور في مادته السابعة والأربعين أنه يحق لكل أمة أو شعب أو قومية داخل هذه الولايات إنشاء ولاية إقليمية جديدة خاصة بها في أي وقت وفقا لإجراءات معينة، على أن تصبح هذه الولاية الجديدة تلقائيا جزءاً من الدولة الإثيوبية<sup>(2)</sup>.

(1) John Yong, "Ethnicity and Power in Ethiopia", **Review of African Political Economy** (London: ROAPE Publishing Ltd., Vol. 23, No. 70, December 1996), p. 531.

(2) Federal Democratic Republic of Ethiopia, **Constitution of The Federal Democratic Republic of Ethiopia**, 21 August 1995, Article 47, pp. 16-17. Available at: <https://www.refworld.org/docid/3ae6b5a84.html>



شكل رقم (١)  
الولايات الجغرافية الإثنية داخل الدولة الإثيوبية



**Source:** Andualem Mekonnen (et al.), “Spatial Distribution of Nitrate in the Drinking Water Sources Found in Ethiopia: Retrospective Study”, **Global Journal of Environmental Science and Technology** (New York: Global Science Research Journals, Vol. 2, No. 7, December 2014), p. 76.

كما أقر الدستور في مادته رقم ٣٩ بالحق غير المشروط لكل الأمم والقوميات والشعوب الإثيوبية التي تتحدث لغة واحدة ولديها ثقافة وعادات وهوية مشتركة وتعيش في منطقة جغرافية واحدة في تقرير مصيرها، سواء بالحصول على الحكم الذاتي أو حتى بالانفصال عن الدولة، وذلك وفقا لإجراءات معينة تستوجب موافقة ثلثي المجلس التشريعي للأمة أو القومية أو الشعب على طلب الانفصال، وقيام الحكومة الفيدرالية بإجراء استفتاء شعبي في غضون ثلاث سنوات من تسلمها قرار المجلس التشريعي للأمة أو القومية أو الشعب، وموافقة أغلبية الأصوات في الاستفتاء الشعبي الذي يتم

إجراءه على طلب الانفصال، وقيام الحكومة الفيدرالية بتحويل سلطاتها إلى مجلس الأمة أو القومية أو الشعب الذي صوت لصالح الانفصال، وعندما يتم تقاسم الأصول بالطريقة المنصوص عليها في القانون<sup>(1)</sup>. وتُعد هذه المادة هي الأكثر إثارة للجدل على الإطلاق، وجعلت الفيدرالية الإثيوبية -على عكس الفيدرالية الأمريكية- لا يُنظر لها على أنها اتحاد دائم<sup>(2)</sup>.

وأكد الدستور أن نظام الحكم في جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الفيدرالية هو نظام برلماني، ويتكون البرلمان من غرفتين هما مجلس نواب الشعب The House of Peoples' Representatives ومجلس الاتحاد The House of the Federation. ويتم اختيار أعضاء مجلس نواب الشعب عن طريق الاقتراع العام المباشر لمدة خمس سنوات، مع مراعاة أن يكون ممثلاً للشعوب والقوميات والأقليات المختلفة داخل الدولة بحيث لا يتعدى عدد أعضائه ٥٥٠ عضواً. ويمارس المجلس مجموعة من السلطات والاختصاصات على رأسها سن القوانين والتشريعات التي تتماشى مع الدستور، واختيار مرشح لرئاسة الجمهورية، ويتولى هذا المرشح منصب رئيس الجمهورية لمدة ست سنوات -قابلة للتجديد مرة واحدة فقط- إذا حصل على موافقة أغلبية ثلثي الأصوات في جلسة مشتركة لمجلسي نواب الشعب ومجلس الاتحاد. ويقوم المجلس أيضاً بانتخاب رئيس الوزراء والتصديق على الحكومة التي يقوم الحزب أو الائتلاف الفائز بأغلبية مقاعد المجلس بتشكيلها، وتعتبر الحكومة مسؤولة مسؤولية جماعية أمام المجلس، ومن حقه توجيه استجواب لرئيس الوزراء أو لأي عضو في

(1) **Ibid.**, Article 39, p. 13. See also: L. Adele Jinadu, "Explaining and Managing Ethnic Conflict in Africa: Toward a Cultural Theory of Democracy", **African Journal of Political Science** (Pretoria: African Association of Political Science, Vol. 9, No. 1, 2004), p. 20. See also: John M. Cohen, "Ethnic Federalism in Ethiopia", **Northeast African Studies** (Michigan: Michigan University Press, Vol. 2, No. 2, 1995), pp. 157-179.

(2) Tessema Simachew Belay and Habtamu Simachew Belay, "The Procedure for the Creation of New Regional States under the FDRE Constitution: Some Overlooked Issues", **Mizan Law Review** (Addis Ababa: Center for Law in Sustainable development, St. Mary's University, Vol. 13, No. 1, September 2019), pp. 98-99.



حكومته، كما يقوم المجلس بالتصديق على السياسات والاستراتيجيات الوطنية والاتفاقيات الدولية، ويقوم بممارسة كافة السلطات والاختصاصات المتعارف عليها التي تقوم بها السلطة التشريعية. ويعقد المجلس جلساته بحضور أكثر من نصف أعضاءه، ويُصدر كل قراراته -باستثناء قرارات معينة- بأغلبية الحاضرين والمشاركين في التصويت<sup>(1)</sup>.

أما مجلس الاتحاد فيتكون من ممثلي الأمم والقوميات والشعوب الإثيوبية بواقع عضو واحد على الأقل لكل قومية، بالإضافة إلى نائب آخر لكل مليون نسمة من أبناء القومية الواحدة. وتقوم مجالس الولايات بانتخاب ممثليهم في مجلس الاتحاد، ومن الممكن أن تقوم مجالس الولايات بتنظيم انتخابات لاختيار أعضاء مجلس الاتحاد عن طريق الشعب مباشرة. ومدة عمل المجلس هي خمس سنوات، ويعقد جلستين على الأقل سنوياً، وينعقد بحضور ثلثي أعضائه ويتخذ القرارات بأغلبية أصوات الحاضرين. ويمارس المجلس مجموعة من السلطات والاختصاصات من بينها تفسير الدستور، ويقرر القضايا التي تتعلق بحق الأمم والشعوب في تقرير مصيرها بما في ذلك حقها في الانفصال، كما يقوم أيضاً بتعزيز المساواة بين الشعوب الإثيوبية ودعم الوحدة بين تلك الشعوب، والعمل على إيجاد حلول للخلافات والنزاعات التي تنشأ بين الولايات الإثيوبية، إلى جانب مجموعة أخرى من الوظائف<sup>(2)</sup>.

وقدمت حكومة الجبهة الديمقراطية الثورية للشعوب الإثيوبية EPRDF الفيدرالية الإثنية على أنها آلية لحل الصراع في البلاد، ولكن استراتيجية الجبهة واجهت صعوبات عديدة ناجمة عن المشروع ذاته أو عن طريقة تطبيقه، فقد أحدثت الفيدرالية الإثنية تأثيرات عميقة ومتنوعة وغير متوقعة على مجموعة كبيرة من المعتقدات التقليدية بما عزز الانقسام الإثني داخل إثيوبيا، وأصبحت الإثنية عاملاً مهماً في تشكيل معظم

(1) Federal Democratic Republic of Ethiopia, Constitution of..., **op. cit.**, Articles 45, 54-59, pp. 16, 20-24.

(2) **Ibid.**, Articles 61-64, pp. 24-26.

الصراعات على السلطة التي شنتها حركات التحرير المسلحة في مناطق مختلفة من البلاد<sup>(1)</sup>.

ولم تسفر اللامركزية التي أحدثتها الفيدرالية الإثنية عن زوال الحركات الانفصالية الإثنية كما كان متوقعا، وإنما ظلت هذه الحركات موجودة داخل البلاد، وأصبحت هذه الحركات بموجب المادة ٣٩ من الدستور تطالب بحق دستوري بعدما كانت في الماضي ترفع مطالب غير مشروعة وتمثل تهديداً لكيان الدولة وكان يتم مواجهتها بقوة وصرامة شديدة.

وفشلت محاولات تقاسم السلطة في النظام الفيدرالي التوافقي المزعوم، وتركزت السلطة بالأساس في يد نخب تنتمي إلى الجبهة الشعبية لتحرير تيجراي التي تمثل جماعة التيجراي، وظلت السمة العامة التي ميزت حكم هذه الأقلية- ومعظم الأقليات المسيطرة على الحكم بشكل عام- هي ممارسة السلطة السياسية من خلال الإكراه وتضييق دائرة السلطة قدر الإمكان. واتبعت الجبهة الشعبية لتحرير تيجراي استراتيجية "فرق تسد" لإضفاء الشرعية على سلطتها، كما قامت بإنشاء أحزاب إثنية في المناطق المهمشة، ورغم أن هذه الأحزاب كانت خارج مظلة الجبهة الديمقراطية الثورية للشعوب الإثيوبية إلا أنها في واقع الأمر كانت حليفاً وتابعا لها<sup>(2)</sup>.

وبالتالي أصبح هناك ثلاث دوائر للسلطة متحدة المركز موجودة فعليا داخل الدولة الإثيوبية، الدائرة الأولى الضيقة كانت تهيمن عليها الجبهة الشعبية لتحرير تيجراي TPLF، والدائرة الثانية التي كانت تليها كانت تضم الشركاء الصغار المشاركين في ائتلاف الجبهة الديمقراطية الثورية للشعوب الإثيوبية، أما الدائرة الثالثة فكانت تضم الأحزاب الإثنية الأخرى Satellite Parties التابعة للجبهة الثورية مثل المنظمة الديمقراطية الشعبية للعفر Afar People's Democratic Organization

(1) Sarah Vaughan, **Ethnicity and Power in Ethiopia**, PhD. Thesis (Scotland: The University of Edinburgh, 2003), pp. 182, 171, 36-38.

(2) Tewodros Yalew, **Ethnic Minority Rule in Ethiopia; Causes and Challenges: A Comparative Study**, M.A. Thesis (Budapest: Central European University, Department of Political Science, 2014), pp. 1-3, 15-16, 48.



وحزب بني شنجول/جوميذ الديمقراطي الشعبي Beni Shangul-Gumuz People's Democratic Party، وغيرهما<sup>(١)</sup>.

وكان من بين مظاهر هيمنة الجبهة الشعبية لتحرير تيجراي على السلطة بقاء قائدها مليس زيناوي قائدا للجبهة الديمقراطية الثورية للشعوب الإثيوبية، سواء كرئيس خلال الفترة الانتقالية الممتدة من ١٩٩١ حتى ١٩٩٥، أو كرئيس للوزراء منذ عام ١٩٩٥ وحتى وفاته عام ٢٠١٢، وكذلك فإن الأعضاء التسعة الذين كانوا مسؤولين عن إدارة مكتب الجبهة الثورية EPRDF كان من بينهم سبعة أعضاء من الجبهة الشعبية لتحرير تيجراي، وكان قادة الجبهة TPLF لديهم تفويض فعلي لاختيار وتعيين الأشخاص في المناصب الإقليمية القيادية للحزب الحاكم، وكانت الجبهة TPLF تتمتع بقوة وسلطة اقتصادية كبيرة تفوق الأحزاب الأخرى المشاركة في الائتلاف الحاكم، وتولى قاداتها المناصب العليا في السلطة التنفيذية وفي الجيش<sup>(٢)</sup>.

كما هيمنت جبهة تيجراي TPLF على الأجهزة الأمنية داخل البلاد، حيث ظلت الرتب العليا في قوات الأمن الإثيوبية من نصيب الحزب الحاكم لاسيما ذوي الأصول التيجرينية، وبالتالي بات يُنظر للمؤسسات الأمنية على أنها حراس للهيمنة السياسية التي تمارسها جبهة تيجراي، وعزز ذلك الاعتقاد عمليات الاعتقالات الاعتيادية التي قامت بها هذه الأجهزة ضد قادة المعارضة، وتقييدها النشاط السياسي المعارض، وافلاتها من العقاب على الانتهاكات التي ارتكبتها<sup>(٣)</sup>.

وقهرت دولة الحزب الواحد بحكم الواقع الطموحات الديمقراطية من خلال منع المنافسة العادلة للأحزاب السياسية والتلاعب بالانتخابات البرلمانية، كما طبقت نموذج

(١) Erwin van Veen, "Perpetuating power: Ethiopia's political settlement and the organization of security", **CRU Report** (Hague: The Netherlands Institute of International Relations 'Clingendael, The Conflict Research Unit (CRU), September 2016), p. 23. Available at:

[https://www.clingendael.org/sites/default/files/pdf/power\\_politics\\_and\\_security\\_in\\_ethiopia.pdf](https://www.clingendael.org/sites/default/files/pdf/power_politics_and_security_in_ethiopia.pdf)

(٢) Tewodros Yalew, **op. cit.**, pp. 49-51.

(٣) Erwin van Veen, **op. cit.**, pp. 29-30.

سلطوي للتحديث من أعلى "نموذج الدولة التنموي Developmental State Model"، وحاولت تحديث الدولة من خلال تمويل وبناء المدارس والجامعات الجديدة ومراكز الرعاية الصحية ودعم مزارع الدولة، واستطاعت أن تحقق معدل نمو سنوي بلغ في المتوسط ما بين ٧ إلى ٨٪ خلال الفترة من ٢٠٠٠ حتى ٢٠١٨، وذلك بدعم من المانحين الأجانب والدياسورا، ولكن ظلت جميع الأراضي تحت ملكية الدولة مما أعاق مبادرات المزارعين التقدميين وقوض الإنتاجية الزراعية<sup>(١)</sup>.

وتم إحياء المخاوف من تداعيات الفيدرالية الإثنية على الدولة الإثيوبية، بعد قيام قومية سيداما Sidama التي كانت تعيش داخل ولاية الأمم والقوميات والشعوب الجنوبية بإجراء استفتاء في ٢٠ نوفمبر ٢٠١٩ لإقامة ولاية إقليمية جديدة خاصة بها، وأعلنت اللجنة الوطنية للانتخابات في الرابع من ديسمبر من ذات العام النتائج النهائية للاستفتاء، حيث بلغت نسبة المشاركة في الاستفتاء ٩٨,٨٩٪ من إجمالي الناخبين المسجلين، وصوت لصالح إقامة ولاية سيداما ٩٧,٧٪ من الأصوات الصحيحة المشاركة في الاستفتاء<sup>(٢)</sup>، ومن ثم تحولت المنطقة التي تقطنها هذه القومية إلى ولاية إثيوبية عاشره في يونيو ٢٠٢٠ (انظر الشكل رقم ٢)، وهذه خطوة من شأنها زيادة التشرذم والانقسام الإثني في الجسد الإثيوبي.

وما فعلته سيداما كان حافزا لغيرها من القوميات للسير في ذات الطريق، حيث تقدمت خمس مناطق هي كافا Kaffa وشيكا Sheka وبنش شيكو Bench Sheko وداورو Dawro ومنطقة غرب أومو West Omo بالإضافة إلى مقاطعة كونتا Konta الخاصة، وتقع جميعها داخل ولاية الأمم والقوميات والشعوب الجنوبية، بطلب إلى مجلس الاتحاد لإجراء استفتاء بهدف إقامة ولاية إقليمية جديدة خاصة بها في جنوب غرب إثيوبيا. ووافق مجلس الاتحاد بالإجماع على إجراء الاستفتاء، وأرسل

(١) Bertelsmann Stiftung, **BTI 2022 Country Report-Ethiopia** (Gütersloh: Bertelsmann Stiftung, 2022), p. 4.

(٢) National Election Board of Ethiopia, **Sidama Referendum** (Addis Ababa: NEBE, 4 December 2019), pp. 2, 7. Available at: <https://nebe.org.et/sites/default/files/Sidama-Referendum-english.pdf>





خطابا في التاسع من أكتوبر ٢٠٢٠ إلى اللجنة الوطنية للانتخابات لإجراء الاستفتاء، وأجرى الاستفتاء في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢١ بالتزامن مع الانتخابات العامة في إثيوبيا، وأعلنت اللجنة نتائج الاستفتاء في التاسع من أكتوبر من ذات العام، وأكدت أن نسبة المشاركة في الاستفتاء بلغت ٩٣,٩٪ من إجمالي الناخبين المسجلين في هذه المناطق، وأن معظم المشاركين صوتوا لصالح إقامة حكومة إقليمية مشتركة جديدة بدلا من البقاء كجزء من ولاية الأمم والقوميات والشعوب الجنوبية<sup>(١)</sup>. ووافق مجلس الاتحاد في أكتوبر ٢٠٢١ بالإجماع على إقامة ولاية إقليمية جديدة لهذه المناطق هي الولاية الجنوبية الغربية، وأصبحت هذه الولاية هي الولاية الحادية عشرة داخل الدولة الإثيوبية.

### شكل رقم (٢)

#### الولايات الداخلية في إثيوبيا بعد إنشاء ولاية سيداما



**Source:** Federal Ministry of Health, **Ethiopia National Expanded Program on Immunization: Comprehensive Multi-Year Plan 2021-2025** (Addis Ababa: Ministry of Health, July 2021), p. 2.

<sup>(1)</sup> National Election Board of Ethiopia, **Statement on the South West Ethiopia People's Referendum October 9, 2021** (Addis Ababa: NEBE, October 9, 2021), Available at: <https://nebe.org.et/index.php/en/node/657>

ولم تتوقف طموحات التفتت الإقليمي عند إقامة ولايتي سيداما والجنوبية الغربية، ولكن تقدمت مناطق أخرى داخل ولاية الأمم والقوميات والشعوب الجنوبية الإثيوبية بطلب لإقامة ولاية إقليمية جديدة خاصة بها، وسواء نجحت في ذلك أو لم تتجح فمن غير المحتمل أن يكون هذا الطلب هو الأخير في هذه الدائرة المفرغة من التشرذم والانقسام.

ومما سبق يتضح أن الفيدرالية الإثنية - على عكس ما كان متوقعا - لم تكن حلا ناجعا للانقسام والصراع الإثني في إثيوبيا، ولكنها كرست هذا الانقسام وضمنت بقاءه داخل المجتمع الإثيوبي، ويتطلب الخروج من هذا المأزق إعادة النظر في صيغتها الحالية.

### المحور الثالث

#### الديناميات السياسية في إثيوبيا منذ تولي آبي أحمد والصراع في إقليم تيجراي

بعد رحيل مليس زيناوي في أغسطس ٢٠١٢، خلفه في رئاسة الوزراء هايلي مريام ديسالين Hailemariam Desalegn، وبدأت الدولة الإثيوبية تواجه تحديات عديدة على كافة الأصعدة، وتفاقت هذه التحديات في أعقاب طرح الحكومة الإثيوبية خطة تنمية إقليمية متكاملة للعاصمة أديس أبابا كانت تهدف إلى توسيع العاصمة على حساب ولاية أوروميا، وأدى ذلك إلى اندلاع احتجاجات في أوروميا في أبريل ٢٠١٤، واستمرت هذه الاحتجاجات بشكل متقطع طوال عام ٢٠١٤ وبداية عام ٢٠١٥ حتى قررت الجبهة الديمقراطية الثورية للشعوب الإثيوبية EPRDF تجميد الخطة، ولكن عادت الاحتجاجات للظهور مرة أخرى في نوفمبر ٢٠١٥ بعد ستة أشهر من الانتخابات البرلمانية التي حققت فيها الجبهة EPRDF فوزًا كاسحًا، وردت الحكومة على هذه الاحتجاجات بالقمع تارة وبالوعود الغامضة بالإصلاح تارة أخرى. ورغم تخلي الحزب الحاكم في يناير ٢٠١٦ عن خطة أديس أبابا، إلا أن الاحتجاجات ظلت مستمرة واكتسبت زخمًا كبيرًا في أكتوبر من ذلك العام، لاسيما بعد قيام قوات الأمن بإطلاق النار على متظاهرين سيطروا على منصة احتفال الأورومو السنوي بعيد



الشكر ورددوا هتافات معارضة للجبهة الديمقراطية الثورية، وأدى إطلاق النار على الحشد إلى تدافع الأشخاص ومقتل العشرات منهم، وبعد ذلك أغلق المحتجون الطرق الرئيسية في أروميا وهاجموا منشآت حكومية وأخرى تابعة لشركات أجنبية<sup>(١)</sup>.

وبدأت تظهر موجة احتجاج موازية في إقليم الأمهرة على خلفية مظالم مرتبطة بدمج بعض المناطق (خاصة مقاطعتي ويلكيت Welkait وتسيجيدي Tsegede) في إقليم تيجراي رغم كونها مأهولة تاريخياً بالأمهرة، إلى جانب الاستياء العام من هيمنة التيجراي وإهمالهم للقوميات الأخرى. وللمرة الأولى تلاقت إرادة الأورومو والأمهرة على رفض الحكومة الفيدرالية وممارساتها القمعية. وتزامناً مع تلك الاحتجاجات تصاعد العنف الإثني في البلاد بشكل غير مسبوق، خاصة بين الأورومو والصوماليين وبين الأمهرة والتيجراي. وأعلنت الحكومة الإثيوبية في التاسع من أكتوبر ٢٠١٦ حالة الطوارئ، وقامت بنشر الجيش في أنحاء البلاد وأغلقت خطوط الاتصال وقامت باعتقالات تعسفية واسعة النطاق. ولكن لم تسفر كل هذه الإجراءات عن تتوقف الاحتجاجات، ومن ثم رضخت الحكومة الإثيوبية وقررت في أغسطس ٢٠١٧ إلغاء حالة الطوارئ، وأفرجت عن عدد من السجناء والمعتقلين السياسيين في يناير وفبراير ٢٠١٨، إلا أن هذه الخطوات لم تكن كافية لإرضاء المحتجين. وجاءت الخطوة الأكثر أهمية في ١٥ فبراير ٢٠١٨ بإعلان هايلي مريام ديسالين استقالته من رئاسة الحكومة ورئاسة الجبهة الديمقراطية الثورية للشعوب الإثيوبية، ووصف ديسالين هذا القرار بأنه محاولة لعمل إصلاحات تقود نحو الديمقراطية والسلام الدائم في البلاد<sup>(٢)</sup>.

وقام حزب المنظمة الديمقراطية لشعب الأورومو OPDO المشارك في ائتلاف الجبهة الديمقراطية الثورية للشعوب الإثيوبية EPRDF باختيار أحد أعضاء الحزب الإصلاحيين وهو آبي أحمد علي Abiy Ahmed Ali كرئيس للحزب في ٢٢ فبراير ٢٠١٨، وخلال اجتماع اللجنة المركزية للجبهة الديمقراطية الثورية EPRDF الذي

(١) International Crisis Group, "Managing Ethiopia's Unsettled Transition", **Africa Report** (Brussels: ICG, Report No. 269, 21 February 2019), pp. 3-4.

(٢) **Ibid.**, pp. 4, 5, 12.

عُقد في ٢٧ مارس ٢٠١٨ لاختيار رئيس جديد للجبهة ومن ثم رئيس للوزراء، قام حزب OPDO بترشيح آبي أحمد لرئاسة الجبهة EPRDF، وسانددت الأمهرة هذا الترشيح بعد انسحاب مرشحها الذي فضّل الاحتفاظ بمنصب نائب رئيس الجبهة، وبالتالي حصل آبي أحمد على ١٠٨ من إجمالي ١٦٩ صوتاً، وأصبح رئيساً جديداً للجبهة الديمقراطية الثورية، وقام البرلمان بتصويبه كرئيس للوزراء في الثاني من أبريل ٢٠١٨<sup>(١)</sup>، ليصبح بذلك أول رئيس للوزراء من قومية الأورومو.

ومنذ اللحظة الأولى لتصويبه كرئيس للوزراء، حاول آبي أحمد طمأنة المواطنين الإثيوبيين بمختلف أطرافهم، حيث أكد في خطاب تصويبه الذي بثه التلفزيون الوطني الإثيوبي أن الحرية ليست هدية تمنحها الحكومة لشعبها وإنما هي حق من الحقوق الأساسية للإنسان، كما شدد على أن بناء المؤسسات الديمقراطية هي مسألة مصيرية بالنسبة له<sup>(٢)</sup>.

وحاول آبي أحمد تنفيذ برنامج إصلاح راديكالي داخل الدولة الإثيوبية، كان الهدف الرئيسي لعملية الإصلاح هو تحويل ائتلاف الحزب الحاكم السابق EPRDF إلى هيكل أكثر مركزية وليبرالية للحكم والمؤسسات والقوانين، وتغيير هوية الدولة الإثيوبية من نظام فيدرالي إثنى لامركزي إلى جمهورية قومية أكثر مركزية<sup>(٣)</sup>.

وأكد آبي أحمد أنه عندما وصل مهندسو الإصلاح إلى السلطة، كانت هناك ضغوط عديدة تمارس عليهم لضمان بقاء الوضع الراهن، وتعرضوا لمحاولات اغتيال واعتقال وسوء معاملة، وكان من الصعب عمل إصلاحات شاملة في الحكومة بالطريقة التقليدية، ولكن بسبب الممارسات التاريخية القمعية للنظام السابق ضغط المواطنون على مجموعة الإصلاح للعمل بسرعة وإحداث تغيير. واختارت المجموعة طريق العفو والمصالحة بدلاً من الانخراط في سياسة القصاص عن الجرائم التي ارتكبت خلال

(١) *Ibid.*, pp. 14-15.

(٢) Henok Semaegzer Fente, "Media Reform during Ethiopia's Political Transition", **CIMA Working Paper** (Addis Ababa: Center for International Media Assistance & National Endowment for Democracy, October 2022), p. 4. Available at: <http://alturl.com/xii7w>

(٣) Bertelsmann Stiftung, *op. cit.*, p. 7.



النظام السابق، وأكدت أن هناك حاجة للتغاضي عن الماضي والعمل معا من أجل تحقيق السلام، وأن الخطوة التالية هي بناء دولة شاملة للجميع وحكومة يشارك فيها الجميع لخدمة الجميع، وبدأت عملية بناء مؤسسات قوية باعتبارها السبيل لإقامة حكومة قوية<sup>(1)</sup>.

وفي هذا الإطار تم إنشاء وزارة السلام في عام ٢٠١٨، وذلك لضمان الحفاظ على النظام العام وتطوير الاستراتيجيات وخلق الوعي والتوعية حول الأنشطة التي تضمن السلم والأمن للوطن والمواطنين. وصدرت تعليمات للوزارة بالتعاون المؤسسي مع الأجهزة الحكومية والمنظمات الدينية والثقافية والهيئات الأخرى ذات الصلة من أجل ضمان السلام والاحترام المتبادل بين الأمم والقوميات والشعوب على حد سواء. ومن أجل تحقيق هذه الغاية أنشأت الوزارة إدارة تتولى، بين أمور أخرى، مهام التنسيق والتعاون مع المؤسسات التقليدية داخل الدولة، حيث يوجد في إثيوبيا العديد من المؤسسات التقليدية والعرفية التي تلعب أدوارًا مختلفة في منع وحل الصراعات بالتزامن مع مؤسسات الدولة. وقد أكدت مسودة استراتيجية تنفيذ سياسة السلام الإثيوبية التي طرحتها الوزارة على أهمية التكامل بين المؤسسات التقليدية ومؤسسات الدولة، ولكن لم يتم الكشف عن سياسة التكامل أو أدوات تطبيقه<sup>(2)</sup>.

وبعد إجراء مشاورات في شمال البلاد وشرقها وغربها وفي أديس أبابا، اتضح لأبي أحمد مدى عمق رغبات المواطنين للتغيير، والحاجة لاتخاذ قرارات سريعة تعكس توقعات المواطنين من الإصلاح. وبعد الشروع في اتخاذ إجراءات لإصلاح جهاز الأمن، تعرّض أبي أحمد لمحاولة اغتيال في ٢٣ يونيو ٢٠١٨، وأكد أن هذه المحاولة

(1) Office of the Prime Minister, **Responses by Abiy Ahmed to Questions Raised by The House of People's Representatives on Law Enforcement Operations in Tigray Region**, Addis Ababa, November 30, 2020, pp. 67-69. Available at: <https://www.pmo.gov.et/media/other/a04bae2d-2da2-483d-a9e3-74d441088401.pdf>

(2) Awet Halefom, "Integrating Traditional and State Institutions for Conflict Prevention: Institutional, Legal and Policy Frameworks in Ethiopia", **Mizan Law Review**, Vol. 16, No. 2, December 2022, pp. 364-366.

جرت بالتعاون بين قيادة الشرطة الفيدرالية وجهازَي الدفاع والأمن، وأنها كانت على مستوى عالي من التنسيق<sup>(١)</sup>.

وأكدت التحقيقات التي أجرتها الحكومة الإثيوبية بالتعاون مع مكتب التحقيقات الفيدرالي بشأن هذه التفجيرات التي أصيب فيها أكثر من ١٠٠ شخص، تورط رئيس جهاز المخابرات والأمن الوطني السابق جيتاشو آسيفا Getachew Assefa في هذه العملية. ورغم صدور مذكرة اعتقال بحقه، إلا أن الجبهة الشعبية لتحرير تيجراي تجاهلت الأمر وانتخبت جيتاشو في اللجنة المركزية. وانزعجت نخب التيجراي من قرار أبي أحمد قبول حكم محكمة التحكيم الإثيوبية الإريتيرية ومنح الأراضي المتنازع عليها لإريتريا دون تشاور معهم، وازداد الاحتقان بين الجانبين بعد مطالبة الأمهرة التي برز دورها مجددًا بإعادة دمج الإقليمين المتنازع عليها مع التيجراي في إقليم الأمهرة<sup>(٢)</sup>.

وفي إطار التخلي عن الممارسات القمعية القديمة والسماح بمزيد من المشاركة السياسية، انخرط أبي أحمد في حوار مع أطراف مختلفة، حيث عقد اجتماعات منتظمة مع مجموعات من الشباب وممثلي المجتمع المدني وأحزاب المعارضة. وقام في يونيو ٢٠١٨ برفع حالة الطوارئ وأطلق سراح ١٣٢٠٠ سجين ومعتقل سياسي، وأعلن أن البرلمان سيرفع الحظر عن جماعات معارضة وسيسمح لأعضائها بالعودة من المنفى. واتخذ أبي أحمد إجراءات قوية لمكافحة الفساد، وبناء على اتهامات بالفساد أصدر أوامر اعتقال بحق العديد من القادة السياسيين للجبهة الشعبية لتحرير تيجراي وجنرالات الجيش ورؤساء حكومات إقليمية. ورغم أن القضايا التي تم رفعها ضد هؤلاء المسؤولين الكبار في الإدارة والجيش والصناعة تحافظ على زخم عملية الإصلاح وتُرضي الجمهور، إلا أنها على الجانب الآخر تزيد من حدة التوترات السياسية<sup>(٣)</sup>، لاسيما مع الجبهة الشعبية لتحرير تيجراي التي ينتمي إليها معظم هؤلاء المتهمين.

(١) *Ibid.*, pp. 77, 79.

(٢) Moses Tofa, Alagaw Ababu Kifle and Hubert Kinkoh, **Political and Media Analysis on the Tigray Conflict in Ethiopia** (Brussels: European Institute of Peace, Jan/February 2022), pp. 8-9.

(٣) Bertelsmann Stiftung, *op. cit.*, pp. 4-5, 9, 12, 13.



ودعا آبي أحمد جماعات المعارضة المحظورة مثل: الجبهة الوطنية لتحرير الأوجادين (ONLF) Ogaden National Liberation Front وجماعة جينبوت ٧ (PG7) Patriotic Ginbot 7 للعودة إلى الوطن والمشاركة بشكل قانوني في السياسة الإثيوبية. وفي سياق تنفيذ رؤية آبي أحمد، وافق البرلمان الإثيوبي بالإجماع في بداية يوليو ٢٠١٨ على مقترح لإزالة هذه المنظمات الثلاث من القائمة الوطنية للمنظمات الإرهابية<sup>(١)</sup>.

كما أسقطت محكمة إثيوبية في أواخر مايو ٢٠١٨ التهم الموجهة ضد محطتي بث فضائيتين مقرهما الولايات المتحدة الأمريكية، وهما شبكة إعلام أوروميا Oromia Media Network (OMN) وفضائية التلفزيون والراديو الإثيوبي. وفي ذات اليوم أسقطت التهم التي كانت موجهة ضد كلا من جوهر محمد Jawar Mohammed، الناشط البارز والرئيس التنفيذي لشبكة إعلام أوروميا، وبيرهانو نيجا Berhanu Nega من جماعة جينبوت ٧. وسمحت الحكومة لأكثر من ٢٦٠ موقع من مواقع الانترنت التي كانت محظورة بمباشرة عملها بحرية<sup>(٢)</sup>.

وأطلقت حكومة آبي أحمد في سبتمبر ٢٠١٩ حزمة إصلاح اقتصادي شامل لمدة ثلاث سنوات (Homegrown Economic Reform (HGER) Agenda، قامت على أساس تشجيع الاستثمار الخاص المستدام والشامل الذي يقود النمو ويؤدي إلى خلق الوظائف والحد من الفقر. وقد وُضع هذا البرنامج الإصلاحي لمواجهة التحديات الناشئة المرتبطة بالاختلالات في الاقتصاد الكلي والاختناقات الهيكلية التي إذا لم يتم معالجتها تؤثر بشكل حاد على العملية التنموية في البلاد، واستهدف دفع عجلة الإصلاح على ثلاث جبهات هي: الاقتصاد الكلي والهيكلية والقطاعي. وقامت الحكومة الإثيوبية بتطوير خطة لتوجيه التنمية في البلاد خلال السنوات العشر الممتدة من ٢٠٢٠ حتى ٢٠٣٠، وتمحورت حول خلق روابط قوية بين القطاعات الاقتصادية،

(<sup>1</sup>) Ministerie van Buitenlandse Zaken, **Country of Origin Information Report Ethiopia** (Hague: Ministerie van Buitenlandse Zaken, February 2021), p. 7. Available at: <http://alturl.com/fy5yo>

(<sup>2</sup>) Henok Semaegzer Fente, **op. cit.**, p. 4.

وتقديم دعم خاص للقطاعات ذات الأولوية على أساس قدرتها على الإنتاجية العالية والتوظيف وقدرتها على دعم القطاعات الأخرى، وجعل القطاع الخاص هو المحرك الحقيقي للنمو الاقتصادي، وتعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص. وتهدف الخطة بالأساس إلى بناء بلد مزدهر من خلال اتباع نظام اقتصادي براجماتي مبني على السوق، وتحقيق نمو اقتصادي سريع ومستدام من خلال ضمان بيئة اقتصادية كلية مستدامة، وتحقيق تحول اقتصادي هيكلي من خلال تعزيز الإنتاجية والقدرة التنافسية، وضمان الوصول إلى الجودة الاجتماعية والبنية المادية للمواطنين، وبناء مؤسسات ونظم لتعزيز سيادة القانون والاستقرار في البلاد<sup>(1)</sup>.

وفي الأول من ديسمبر ٢٠١٩ تم حل الحزب الحاكم وتشكيل حزب سياسي جديد هو حزب الازدهار Prosperity Party، الذي ولد من رحم الائتلاف السابق للجبهة الديمقراطية الثورية للشعوب الإثيوبية، حيث اندمجت ثلاثة أحزاب سياسية من الأحزاب الأربعة المكونة للجبهة مع خمسة أحزاب أخرى تمثل الأقاليم الجغرافية الخمسة التي لم تكن شريكا في الحكم ولكنها كانت حليفا للجبهة الديمقراطية الثورية، ومن ثم صار حزب الازدهار يتكون من<sup>(2)</sup>:

- المنظمة الديمقراطية لشعب الأورومو OPDO التي تم تغيير مسمائها لاحقا في مطلع ٢٠٢٠ إلى حزب الأورومو الديمقراطي Oromo Democratic Party (ODP).
- الحركة الديمقراطية الوطنية للأمهرة (ANDM) التي تحولت إلى حزب الأمهرة الديمقراطي Amhara Democratic Party (ADP).

(1) Tsegay Gebrekidan Tekleselassie, "Macroeconomic Outlook, Structural Change and Policy Options in Ethiopia: Achievements, Aspirations, and Prospects", in Mengistu Ketema and Getachew Diriba (eds.), **State of the Ethiopian Economy 2020/21: Economic Development, Population Dynamics, and Welfare** (Addis Ababa: Ethiopian Economics Association, 2021), pp. 31-32.

(2) Lawrence Freeman, **Ethiopia's Prosperity Party: A Revolutionary Necessity**, Embassy of Ethiopia in Washington, D.C., January 8, 2020, Available at: <http://alturl.com/58j2g>





- الحركة الديمقراطية للشعوب الإثيوبية الجنوبية (SEPDM).
  - الحزب الوطني الديمقراطي للعفر Afar National Democratic Party (ANDP).
  - الحزب الديمقراطي ني شنجول/جوميز Benishangul-Gumuz Democratic Party (BDP).
  - الحزب الديمقراطي الصومالي (Somali Democratic Party (SDP).
  - الحركة الديمقراطية لشعب جامبيلا Gambela People's Democratic Movement (GPDM).
  - العصبة الوطنية لهراري (Harari National League (HNL).
- بينما رفضت الجبهة الشعبية لتحرير تيجراي TPLF الانضمام إلى حزب الازدهار، وفسرت هذه الخطوة بأنها محاولة جديدة لإلغاء الدستور الفيدرالي الإثني وإقامة نظام موحد من شأنه تمكين أبي أحمد من احتكار السلطة<sup>(1)</sup>. وتعالقت بعض الأصوات المعارضة لرؤية أبي أحمد لاسيما من أنصار الحكم الذاتي للأقاليم الإثنية. ورغم تعهد أبي أحمد بإرساء قيم ومبادئ الديمقراطية في البلاد، إلا أنه تعامل بقسوة مع معارضيه وأصدر قرارات اعتقال بحق العديد من منتقديه من قومية الأورومو، بما في ذلك قيادات معارضة مثل جوهر محمد وبيكيللي جيربا Bekele Gerba، ووضع وزير الدفاع السابق ليما ميغيرسا Lemma Megersa قيد الإقامة الجبرية في أوائل عام ٢٠٢٠. وإلى جانب الاعتقالات، قامت حكومة أبي أحمد بتعذيب وقتل معارضين سياسيين وأبقت على بعض مراكز الاعتقال الإقليمية المعروف عنها استخدام أسلوب التعذيب، كما أوقفت خدمة الانترنت عن بعض المناطق داخل البلاد<sup>(2)</sup>.
- وتعثر البرنامج الإصلاحى لأبي أحمد بسبب جائحة كورونا التي أدت إلى حدوث تباطؤ اقتصادي ملحوظ، ودفعت الحكومة لإعلان حالة الطوارئ مع تسارع وتيرة

(1) Moses Tofa, Alagaw Ababu Kifle and Hubert Kinkoh, **op. cit.**, p. 8.

(2) Bertelsmann Stiftung, **op. cit.**, pp. 12-13

الإصابات المؤكدة بالفيروس ووصولها إلى ١٨٢٩ إصابة جديدة يوميا في أغسطس ٢٠٢٠، وخسر آلاف العمال والموظفين وظائفهم أصبحوا يعتمدون على المنظمات الإنسانية لضمان بقاءهم على قيد الحياة. وأغلقت الحكومة الإثيوبية المدارس والحدود البرية، وقررت تأجيل الانتخابات التشريعية الفيدرالية والإقليمية من أغسطس ٢٠٢٠ إلى يونيو ٢٠٢١. ولكن الجبهة الشعبية لتحرير تيجراي رفضت هذا القرار وأجرت انتخاباتها الإقليمية في التاسع من سبتمبر ٢٠٢٠. ولم تعترف الحكومة الإثيوبية بهذه الانتخابات ووصفت قيادة تيجراي بأنها غير قانونية، وفي مقابل ذلك أعلنت الجبهة الشعبية لتحرير تيجراي أنها لن تعترف بإدارة أبي أحمد بعد انتهاء ولايتها الأصلية في الخامس من أكتوبر ٢٠٢٠.<sup>(١)</sup>

وبالفعل أعلنت الجبهة الشعبية لتحرير تيجراي في السادس من أكتوبر ٢٠٢٠ أن الحكومة الفيدرالية لم تعد شرعية لأن تفويضها الدستوري قد انتهى، وأنها لن تقبل بأي قرارات أو لوائح تصدرها الحكومة الفيدرالية. وردًا على ذلك قررت الحكومة الإثيوبية عدم التعامل مع حكومة تيجراي ومجلسها التشريعي، ووجهت مخصصات الميزانية إلى المستويات المحلية بدلا من الإدارة الإقليمية لتيجراي، واعتبرت الجبهة الشعبية لتحرير تيجراي ذلك ليس فقط انتهاكا لحقها الدستوري في إدارة نفسها وإنما أيضا بمثابة إعلان للحرب.<sup>(٢)</sup>

وبلغ التوتر بين الجانبين ذروته حينما قامت قوات الأمن الإقليمية التابعة لإقليم تيجراي في الثالث من نوفمبر ٢٠٢٠ بشن هجوم مسلح على مقر القيادة الشمالية لقوات الدفاع الوطني الإثيوبية ENDF التابعة للحكومة الفيدرالية. واعتبرت الحكومة الإثيوبية ذلك الهجوم بأنه عمل من أعمال التمرد<sup>(٣)</sup>، وشرعت في اليوم التالي مباشرة في عملية عسكرية أطلقت عليها "عملية انفاذ القانون في تيجراي"، واحتدمت المواجهات بين الجانبين، وبحلول ٢٨ نوفمبر ٢٠٢٠ أعلنت الحكومة الإثيوبية أن

(1) *Ibid.*, p. 3.

(2) Moses Tofa, Alagaw Ababu Kifle and Hubert Kinkoh, *op. cit.*, p. 10.

(3) Bertelsmann Stiftung, *op. cit.*, p. 6.



ميكلي Mekelle عاصمة إقليم تيجراي وقعت تحت قبضة السلطات الفيدرالية. ومن ثم هرب العديد من قادة الجبهة الشعبية لتحرير تيجراي إلى المناطق الوعرة التي يتعذر الوصول إليها في تيجراي، وباشروا من تلك المناطق حرب عصابات مع القوات الحكومية<sup>(١)</sup>.

وقامت الحكومة الإثيوبية بقطع الاتصالات السلكية واللاسلكية والكهرباء وخدمات البنوك عن تيجراي، مما أدى إلى عزل سكان الإقليم عن العالم الخارجي وعدم توافر معلومات دقيقة حول ما يجري على الأرض، كما قامت بعرقلة وصول المساعدات الإنسانية للمتضررين من المواجهات المسلحة مما أدى إلى تفاقم الأوضاع الإنسانية في الإقليم.

وارتكبت كافة الأطراف المتحاربة انتهاكات خطيرة للقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان وقانون اللجوء، وقام فريق تحقيق مشترك من اللجنة الإثيوبية لحقوق الإنسان ومكتب مفوض الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بتوثيق ورصد الكثير من تلك الانتهاكات، والتي يرقى بعضها إلى جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب ويحتاج إلى مزيد من التحقيقات لمحاسبة المسؤولين عنها، وأكد فريق التحقيق أن المسؤولية الأساسية عن تلك الانتهاكات تقع على عاتق الدولة كجزء من مسؤوليتها عن حماية واحترام حقوق الإنسان داخل إقليمها<sup>(٢)</sup>.

وصنفت الحكومة الإثيوبية الجبهة الشعبية لتحرير تيجراي كمنظمة إرهابية في ٨ مايو ٢٠٢١، وواصلت الجبهة عملياتها لاستعادة المناطق التي سيطرت عليها الحكومة. وبسبب الانتكاسات العسكرية والضغط الدولي والقلق المتزايد بشأن القضايا

(1) Ministerie van Buitenlandse Zaken, **op. cit.**, p. 9.

(2) United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (OCHA), **Report of the Ethiopian Human Rights Commission (EHRC)/Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights (OHCHR) Joint Investigation into Alleged Violations of International Human Rights, Humanitarian and Refugee Law Committed by all Parties to the Conflict in the Tigray Region of the Federal Democratic Republic of Ethiopia**, 3 November 2021, pp. 1-5. Available at: <http://alturl.com/uy7ss>

الإنسانية، أعلنت الحكومة الإثيوبية في ٢٨ يونيو ٢٠٢١ وقف إطلاق النار من جانب واحد وانسحبت جزئياً من تيجراي. ولكن الجبهة الشعبية لتحرير تيجراي رفضت وقف إطلاق النار، وطالبت بخروج جميع القوات من تيجراي ومحاسبتها على انتهاكات حقوق الإنسان، واستطاعت قيادة الجبهة دخول مدينة ميكيلي<sup>(١)</sup> والسيطرة عليها مرة أخرى بعد بقائها سبعة أشهر تحت سيطرة القوات الحكومية.

وفي يوليو ٢٠٢١ قامت الجبهة الشعبية لتحرير تيجراي بتوسيع عملياتها العسكرية في غرب تيجراي وفي إقليميّ أمهرة وعفر، وتصدت قوات الدفاع الوطني والقوات المتحالفة معها من الأمهرة والعفر لتقدم قوات تيجراي على الجبهات الثلاث. وتحالفت الجبهة الشعبية لتحرير تيجراي مع الفصيل المحظور في جبهة تحرير أورومو OLF-Shene (جيش تحرير الأورومو OLA) وتمكن مقاتلوها من السيطرة على بعض المناطق قرب العاصمة أديس أبابا. ولكن بعد قرار أبي أحمد قيادة العمليات العسكرية على جبهة القتال اضطرت الجبهة للتراجع إلى حدود تيجراي، وأرسل زعيمها ديبريتسيون جبريمايكل Debretsion Gebremichael خطاباً للأمم المتحدة للضغط على الحكومة الإثيوبية ومنع قواتها من الدخول إلى تيجراي مرة أخرى<sup>(٢)</sup>.

وفي خضم هذا الاحتقان والصراع الإثني، قامت الحكومة الإثيوبية بإجراء الانتخابات العامة السادسة -منذ الإطاحة بنظام منجستو- والتي كان من المقرر إجراؤها في مايو ٢٠٢٠ وتم إرجاؤها أكثر من مرة بسبب جائحة كورونا، وقد أجريت الانتخابات للبرلمان الوطني ومجالس الولايات على مرحلتين، كانت المرحلة الأولى في ٢١ يونيو ٢٠٢١ وشملت مدينتي أديس أبابا ودير داوا وسبعة أقاليم هي: عفر، وأمهرة، وبنبي شنجول، وجامبيلا، وأوروميا، وسيداما وإقليم الأمم والقوميات والشعوب الجنوبية. بينما أجريت المرحلة التكميلية في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢١ في ثلاثة أقاليم هي: هراري والإقليم الصومالي وبعض الدوائر داخل إقليم الأمم والقوميات والشعوب الجنوبية. ولم يتم إجراء الانتخابات في إقليم تيجراي وبعض المناطق الأخرى.

(١) Moses Tofa, Alagaw Ababu Kifle and Hubert Kinkoh, **op. cit.**, p. 21.

(٢) **Ibid.**, pp. 27, 33.



واستطاع حزب الازدهار أن يفوز بأغلبية مطلقة في مجلس نواب الشعب الإثيوبي HoPR، حيث حصل على ٤٥٤ مقعدا من إجمالي ٤٦٩ مقعدا أُجريت عليها الانتخابات في المرحلتين (انظر الجدولين ٢ و ٣)<sup>(١)</sup>، وتم إجراء الانتخابات على باقي المقاعد بسبب الأوضاع الأمنية.

## جدول رقم (٢)

### نتائج انتخابات مجلس نواب الشعب الإثيوبي التي أُجريت في ٢١ يونيو ٢٠٢١

إقليم/المدينة	عدد الناخبين المسجلين	نسبة الناخبين المشاركين	عدد مقاعد إقليم في HoPR	الدوائر التي أُجريت فيها الانتخابات في ٢١ يونيو	الأحزاب والمستقلون الفائزون بالمقاعد	مقاعد فاز بها الأحزاب والمستقلون	دوائر سيعاد فرز الأصوات بها	دوائر ستعاد الانتخابات بها
أديس أبابا	١٨١٩٣٤٣	٩٩	٢٣	٢٣	حزب الازدهار مرشحين مستقلين	٢٢ ١		
عفر	١٦٩٦٠١٦	٩٧	٨	٦	حزب الازدهار	٦		
أمهرة	٧١٢٢٥١٦	٩٤	١٣٨	١٢٥	حزب الازدهار الحركة الوطنية للأمهرة NAMA	١١٤ ٥	١	٥
بني شنجول	١٦٢٦٠٩	٥٥	٩	٣	حزب الازدهار	٣		
دير داوا	٢٠٨٢١٣	٩٥	٢	٢	حزب الازدهار	١	١	
جامبيلا	٤١٥٥٩٩	٨٩	٣	٣	حزب الازدهار	٣		
أوروميا	١٥٣٣٠٥٩٦	٩٦	١٧٨	١٧٠	حزب الازدهار مرشحين مستقلين	١٦٧ ٣		
سيداما	١٨٨٦٢٤٨	٨٨,٥	١٩	١٩	حزب الازدهار	١٩		
الأمم والقوميات والشعوب الجنوبية	٥٣٢١٩٩٠	٩١	١٠٤	٨٥	حزب الازدهار المواطنون الإثيوبيون للعادلة الاجتماعية EZEMA المنظمة الديمقراطية الشعبية للجيبو	٧٥ ٤ ٢	١	٣
إجمالي الدوائر				٤٣٦				

Source: National Election Board of Ethiopia, **The 6th National Election Result Summary Report**, Accessed 2 September 2022, Available at: <https://nebe.org.et/en/electionresult>

<sup>(١)</sup> National Election Board of Ethiopia, **The 6th National Election Result**, Accessed 2 September 2022, Available at the official Website: <https://nebe.org.et/en/electionresult>

### جدول رقم (٣)

نتائج انتخابات مجلس نواب الشعب الإثيوبي التي أجريت في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢١

الدوائر التي بها شكاوى	مقاعد فاز بها الأحزاب والمستقلون	الأحزاب والمستقلون الفائزون	الدوائر التي أجريت فيها الانتخابات في ٣٠ سبتمبر	عدد دوائر الإقليم أو المدينة في مجلس HoPR	نسبة الناخبين المشاركين	عدد الناخبين المسجلين	الإقليم/المدينة
٠	٢	حزب الازدهار	٢	٢	٨٤	١٢٣٩٢٦	هراري
٣	١٩	حزب الازدهار	٢٢	١٠٤	٧٩	١٢٨٨٢١٤	الأمم والقوميات والشعوب الجنوبية
٠	٢٣	حزب الازدهار	٢٣	٢٣	٩٣	٥١٥٠٣٩٤	الصومالي

Source: National Election Board of Ethiopia, **The 6th National Election Result Summary Report**, Accessed 2 September 2022, Available at: <https://nebe.org.et/en/electionresult>

كما حصل حزب الازدهار على أغلبية مقاعد المجالس الإقليمية في كل الأقاليم الإثيوبية التي أجريت فيها الانتخابات (انظر الجدولين ٤ و ٥). وهذه الأغلبية الكبيرة التي حصل عليها الحزب مكنته من تشكيل الحكومة الفيدرالية، وتصيب أبي أحمد كرئيس للوزراء لفترة جديدة مدتها خمس سنوات. وكان هذا الفوز بمثابة فرصة لتعزيز شرعية أبي أحمد السياسية داخل البلاد، ومحاولة لإحكام سيطرته على المشهد العام في إثيوبيا.

وتوقع كثيرون أن تكون الانتخابات السادسة اختبارًا حقيقيًا لتحول إثيوبيا من الاستبداد إلى الديمقراطية، ولكنها أُجريت في ظروف بالغة الصعوبة، سواء بسبب جائحة كورونا أو الصراعات والعنف الإثني الذي حال دون عقدها في بعض المناطق، كما قاطعتها أحزاب المعارضة الرئيسية في منطقة أوروميا بسبب ما اعتبرته غياب المنافسة المتكافئة، حيث أعلن مؤتمر الأورومو الفيدرالي Oromo Federalist Congress (OFC) أنه لن يخوض الانتخابات وأعضاءه البارزين مثل جوهر محمد وبيكلي جربا معتقلين. كما أعلنت جبهة تحرير الأورومو OLF مقاطعتها للانتخابات. وبوجه عام، فقد أجريت الانتخابات بطريقة سلمية إلى حد ما رغم وجود تقارير تفيد

بوقوع اضطرابات في أوروميا وأمهرة ومناطق أخرى، ولكن لم تكن نتائجها مختلفة عن سابقتها<sup>(١)</sup>.

### جدول رقم (٤)

#### نتائج انتخابات المجالس الإقليمية الإثيوبية RC التي أجريت في ٢١ يونيو ٢٠٢١

الإقليم/ المدينة الإدارية	عدد الناخبين المسجلين	نسبة الناخبين المشاركين	عدد مقاعد الإقليم في المجلس الإقليمي	دوائر أجريت الانتخابات فيها في ٢١ يونيو	الأحزاب والمستقلون الفائزون في المجلس الإقليمي	دوائر فاز بها الأحزاب أو المستقلون	عدد المقاعد التي فاز بها الأحزاب والمستقلون	دوائر سيعاد فيها فرز الأصوات	دوائر ستعاد فيها الانتخابات
أديس أبابا	١٨١٩٣٤٣	٩٩	١٣٨	١٠	حزب الازدهار	١٠	١٣٨	٠	٠
عفر	١٦٩٦٠١٦	٩٧	٩٦	٢٥	حزب الازدهار	١٧	٥١	٥	١
					المنظمة الديمقراطية لشعب أرجوبا	١	٣		
أمهرة	٧١٢٢٥١٦	٩٤	٢٩٤	١٢٥	حزب الازدهار	١١٤	١٢٨		٥
					الحركة الوطنية للأمهرة NAMA	٦	١٣		
بني شنجل	١٦٢٦٠٩	٥٥	٩٩	٦	حزب الازدهار	٤	٢٢	١	١
دير داوا	٢٠٨٢١٣	٩٥	١٨٩	٤٧	حزب الازدهار	٤٧	١٨٩		
جامبيلا	٤١٥٨٩٩	٨٩	١٥٦	١٤	الحركة الشعبية لتحرير جامبيلا GPNM	٢	٧		
					حزب الازدهار	١٣	١٤٩		
أوروميا	١٥٣٣٠٥٩٦	٩٦	٥٣٧	١٧١	حزب الازدهار	١٧١	٥١٣		
سيداما	١٨٨٦٢٤٨	٨٨,٧	١٩٠	١٩	حزب الازدهار	١٩	١٩٠		
الأمم والقوميات والشعوب الجنوبية	٥٣٢١٩٩٠	٩١	٢٩١	٨٩	المواطنون الإثيوبيون للعدالة الاجتماعية EZEMA	٤	١٠	٣	
					المنظمة الديمقراطية الشعبية للجيبو	٢	٦		
					حزب الازدهار	٨١	٢٤٥		

Source: National Election Board of Ethiopia, **The 6th National Election Result Summary Report**, Accessed 2 September 2022, Available at: <https://nebe.org.et/en/electionresult>

<sup>(١)</sup>Zemelak A. Ayele, **COVID-19 and Ethiopia's Sixth General Election: Case Study** (Stockholm: International Institute for Democracy and Electoral Assistance IDEA, 30 March 2022), pp. 1, 6, 9, 10. Available at: <http://alturl.com/qk39c>

## جدول رقم (٥)

### نتائج انتخابات المجالس الإقليمية الإثيوبية RC التي أجريت في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢١

مقاعد توجد حولها شكاوى	دوائر توجد بها شكاوى	المقاعد التي فاز بها الأحزاب والمستقلون	الدوائر التي فاز بها الحزب أو المستقلون	الأحزاب والمستقلون الفائزون بالمقاعد	مقاعد أجريت عليها الانتخابات في ٣٠ سبتمبر	دوائر أجريت فيها الانتخابات في ٣٠ سبتمبر	عدد مقاعد الإقليم في RC	عدد دوائر الإقليم في RC	نسبة الناخبين المشاركين	عدد الناخبين المسجلين	الإقليم/المدينة الإدارية
٩	٣	٦	٣	حزب الازدهار	٣٦	٣	٣٦	٣	٨٢	١٥٣٦٢٥	هراري
	٣	٥٩	٢٧	حزب الازدهار	٦٨	٣٠	٢٩١	١١٣	٧٨	١٤٠٢٢٣٩	الأمم والقوميات والشعوب الجنوبية
١٠	٢	٢٦٢	٧٠	حزب الازدهار	٢٧٣	٧٢	٢٧٣	٧٢	٩٢	٥١٧١٣١٧	الصومالي
		١	١	مرشح مستقل							

Source: National Election Board of Ethiopia, **The 6th National Election Result Summary Report**, Accessed 2 September 2022, Available at: <https://nebe.org.et/en/electionresult>

وتحت رعاية الاتحاد الإفريقي ووساطة الممثل الأعلى للاتحاد الإفريقي في القرن الإفريقي الرئيس النيجيري الأسبق أولسيجون أوباسانجو والأعضاء الآخرين في الفريق رفيع المستوى لعملية السلام الإثيوبية التي يقودها الاتحاد الإفريقي، وقّعت الحكومة الإثيوبية والجبهة الشعبية لتحرير تيجراي "اتفاق السلام الدائم من خلال الوقف الدائم لأعمال العدائية" Agreement for Lasting Peace through a Permanent Cessation of Hostilities، وذلك في برييتوريا في جنوب إفريقيا في الثاني من نوفمبر ٢٠٢٢. ووصف المتحدث باسم الأمين العام للأمم المتحدة هذا الاتفاق بأنه خطوة أولى حاسمة وجريئة نحو إنهاء الصراع المدمر المستمر منذ عامين<sup>(١)</sup>. واعتبره

(<sup>١</sup>) United Nations, **Statement Attributable to the Spokesperson for the Secretary-General - on the Agreement for Lasting Peace through a Permanent Cessation of Hostilities between the Government of the Federal Democratic Republic of Ethiopia and the Tigray People's Liberation**, 2 November 2022, Available at: <http://alturl.com/ccqna>



الاتحاد الإفريقي خطوة مهمة في الجهود المبذولة لإسكات البنادق وتوفير أساس متين للحفاظ على سيادة إثيوبيا وسلامة أراضيها والوقف الفوري للأعمال العدائية واستئناف وصول المساعدات الإنسانية دون عوائق وتضميد الجراح والمصالحة<sup>(1)</sup>.

ووفقا لاتفاق السلام، تعهد الطرفان بالوقف الفوري والدائم للأعمال العدائية وسحب قواتهما والمجموعات المسلحة التي يسيطران عليها، وأن يمهد هذا الوقف الدائم للأعمال العدائية الطريق لاستعادة النظام الدستوري في منطقة تيجراي والحوار السياسي بين الطرفين. كما أكد الاتفاق على استعادة وجود السلطة الفيدرالية في ميكيلي، وضمان تمثيل منطقة تيجراي في المؤسسات الفيدرالية، ونزع سلاح الجبهة الشعبية لتحرير تيجراي في غضون ثلاثين يوما من تاريخ توقيع الاتفاق، والتزام الجبهة بالامتناع عن دعم أو تشجيع أو التعاون مع أي حركات مسلحة تخريبية في أي جزء من الدولة، وأن تعمل الحكومة على تيسير إسقاط صفة الإرهاب عن الجبهة الشعبية لتحرير تيجراي من خلال مجلس نواب الشعب. ويتم من خلال الحوار السياسي بين الطرفين تعيين حكومة انتقالية مؤقتة لتيجراي لحين إجراء الانتخابات في الإقليم لاختيار ممثليه في المؤسسات الإقليمية والفيدرالية. وتشكيل لجنة مشتركة لمراقبة تنفيذ اتفاق السلام تتألف من ممثلين للطرفين والهيئة الحكومية للتنمية "الإيجاد" والاتحاد الإفريقي<sup>(2)</sup>.

وفي أعقاب التوقيع على اتفاق السلام، أصدرت الحكومة الإثيوبية والجبهة الشعبية لتحرير تيجراي بيانًا مشتركًا، أكد اتفاق الطرفين على برنامج تفصيلي لنزع

(1) African Union, **Press Release: Cessation of Hostilities Agreement between the Government of the Federal Democratic Republic of Ethiopia and the Tigray Peoples' Liberation Front (TPLF)**, Pretoria, South Africa, 2 November 2022, Available at: <http://alturl.com/9k5xr>

(2) African Union, **Agreement for Lasting Peace Through a Permanent Cessation of Hostilities between the Government of the Federal Democratic Republic of Ethiopia and the Tigray People's Liberation Front (TPLF)**, Pretoria, South Africa, November 2, 2022, pp. 1-8. Available at: <https://igad.int/wp-content/uploads/2022/11/Download-the-signed-agreement-here.pdf>

سلاح مقاتلي الجبهة وتسريحهم وإعادة دمجهم، مع الأخذ في الاعتبار الوضع الأمني على الأرض، وقيام الحكومة بتعزيز تعاونها مع الوكالات الإنسانية للاستمرار في تقديم المساعدات الإنسانية لكل المحتاجين، وتنفيذ إجراءات انتقالية تشمل استعادة النظام الدستوري في منطقة تيجراي، وإطار لتسوية الخلافات السياسية، وإطار لسياسة العدالة الانتقالية لضمان المساءلة والمصالحة والحقيقة والتعافي، والوقف الفوري لكل الصراعات والدعاية العدائية، ومواصلة الحكومة الإثيوبية جهودها لاستعادة الخدمات العامة وإعادة بناء البنية الأساسية في كافة المناطق التي تأثرت بالصراع<sup>(١)</sup>. ورغم أن اتفاق السلام الدائم قد أثار الكثير من الآمال داخل إثيوبيا وخارجها في إنهاء الصراع الدموي الذي استمر لمدة عامين بين قوات الجبهة الشعبية لتحرير تيجراي والحكومة الإثيوبية، ورغم التحركات الفاترة -حتى الآن- لتنفيذ الاتفاق، إلا أن الوضع لا يزال متوترا وهناك الكثير من التحديات التي تقف في طريق السلام الدائم في المنطقة<sup>(٢)</sup>.

#### المحور الرابع

### انعكاسات الديناميات السياسية في إثيوبيا على خريطة التوازنات الإقليمية والدولية في منطقة القرن الإفريقي

لم يقتصر برنامج أبي أحمد الإصلاحي على الداخل الإثيوبي فقط، ولكنه استهدف أيضا مراجعة علاقات إثيوبيا الخارجية، وتحريك المياه الراكدة وتغيير الطابع الصراع الذي ساد فيما بينها وبين بعض جيرانها لفترة طويلة. وفي هذا الإطار، قام

(1) African Union, **Joint Statement between the Government of the Federal Democratic Republic of Ethiopia and the Tigray Peoples' Liberation Front (TPLF)**, Pretoria, South Africa, 2 November 2022, Available at: <https://www.peaceau.org/uploads/joint-statement-gov-fdre-tplf-11-02-2022-19-38-33.pdf>

(2) Hilary Matfess and Anne Lauder, "After Agreement in Ethiopia's Tigray Region, What Stands in the Way of Lasting Peace?", **IPI Global Observatory** (New York: International Peace Institute IPI, February 7, 2023), Available at: <http://alturl.com/si2sw>



أبي أحمد بزيارة رسمية إلى العاصمة الإريترية أسمرة ووقع في التاسع من يوليو ٢٠١٨ إعلانًا مشتركًا للسلام والصداقة مع الرئيس إسياس أفورقي Isaias Afeworki، وقد أكد الإعلان على إنهاء الحقبة باهظة الثمن التي سادت خلال العقود الماضية بين البلدين وكان لها أضرار ليس فقط على البلدين وشعبيهما ولكن على منطقة القرن الإفريقي ككل<sup>(١)</sup>.

وبوساطة من المملكة العربية السعودية، وقع رئيس الوزراء الإثيوبي والرئيس الإريترى على اتفاق السلام والصداقة والتعاون الشامل، وذلك في مدينة جدة في ١٦ سبتمبر ٢٠١٨، وأكد الاتفاق انتهاء حالة الحرب بين البلدين وبداية عهد جديد من السلام والصداقة والتعاون الشامل، والتزام البلدين بتنفيذ قرار مفوضية الحدود الإريترية الإثيوبية، والعمل على تعزيز التعاون الشامل في المجالات السياسية والأمنية والدفاعية والاقتصادية والتجارية والاستثمارية والثقافية والاجتماعية على أساس التكامل والتآزر، والعمل على تطوير مشروعات استثمارية مشتركة بما في ذلك إنشاء مناطق اقتصادية خاصة مشتركة، والعمل على تعزيز السلام والأمن والتعاون على الصعيدين الإقليمي والعالمي، ومحاربة الإرهاب والاتجار بالبشر والأسلحة والمخدرات وفقا للمعاهدات والاتفاقيات الدولية، وتشكيل لجنة عليا ولجان أخرى فرعية للإشراف على تنفيذ هذه الاتفاقية<sup>(٢)</sup>.

وبمقتضى اتفاق السلام طويت صفحة الصراع المحتدم بين البلدين منذ عشرين عاما، وهناك تفسيرات عديدة للدوافع الحقيقية وراء توقيع هذا الاتفاق وبهذه السرعة، بعضها مرتبط بعدم قدرة الجانبين الإثيوبي والإريترى على استمرار العداءات فيما

(١) Eritrean Ministry of Information, **Joint Declaration of Peace and Friendship between Eritrea and Ethiopia**, Asmara, Eritrea, July 9, 2018, Available at the official Website: <https://shabait.com/2018/07/09/joint-declaration-of-peace-and-friendship-between-eritrea-and-ethiopia/>

(٢) **Agreement on Peace, Friendship and Comprehensive Cooperation Between the Federal Democratic Republic of Ethiopia and the State of Eritrea**, Jeddah, September 16, 2018, pp. 1-2, Available at: <https://www.peaceagreements.org/viewmasterdocument/2098>

بينهما، وبعضها مرتبط بالضغط الدولية على الجانبين، وبعضها مرتبط بجهود الوساطة الدولية بين الجانبين، وبعضها مرتبط بوجود مصلحة مشتركة للجانبين في صنع السلام من أجل إضعاف العدو المشترك لهما وهو الجبهة الشعبية لتحرير تيجراي. وهذا التحليل الأخير يتفق مع تصور جبهة تيجري وأغلبية شعب تيجراي بأن أبي أحمد وإسياس أفورقي يتآمران للقضاء على جبهة تيجري، ولذلك أعلنت الجبهة عن نيتها في إعاقة تنفيذ اتفاق السلام مع إريتريا<sup>(١)</sup>. وعلى أية حال، فإن هذا الاتفاق كان بمثابة مؤشر على جدية أبي أحمد في تنفيذ برنامجه الإصلاحية الشاملة، وكان سبباً رئيسياً في حصوله على جائزة نوبل للسلام في ديسمبر ٢٠١٩.

وكان أبي أحمد قد قام في أول زيارات خارجية له بزيادة ثلاث دول من دول الجوار المباشر لإثيوبيا وهي: جيبوتي والسودان وكينيا، وكان ذلك إشارة واضحة على حرصه على تحسين علاقاته بدول الجوار الإثيوبي، وبعد ذلك توجه في منتصف مايو ٢٠١٨ لزيارة المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، وكانت هذه الزيارة بداية لتقارب مثمر مع هاتين الدولتين، حيث أعقبها زيارة محمد بن زايد لأديس أبابا في ١٥ يونيو من ذات العام وتوقيع اتفاقات لتقديم استثمارات ومساعدات لإثيوبيا بقيمة ثلاثة مليارات دولار<sup>(٢)</sup>. كما زار أبي أحمد جمهورية الصومال في ١٦ يونيو ٢٠١٨، واتفق مع الرئيس الصومالي آنذاك محمد عبد الله فرماجو على تعزيز العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية بين البلدين، واتخاذ تدابير للسماح بحركة الأفراد والسلع والخدمات، وتطوير شبكة الطرق والموانئ التي تربط بين البلدين<sup>(٣)</sup>.

(1) Abdu Osman Humadin, **The Ethio-Eritrean Peace Agreement of 2018: Does the Agreement Sustain and Result in a Durable Peace?** M.A Thesis (London: University of London, School of Oriental and African Studies, 2019), pp. 18-19, 24, 26, 37. Available at: <http://alturl.com/7bqmv>

(2) International Crisis Group, **op. cit.**, p. 18.

(3) **Joint Communique Issued After Bilateral Talks between H.E Mohamed Abdullahi Mohamed Fermaajo, President of the Federal Republic of Somalia and H.E (DR.) Abiy Ahmed Ali, Prime Minister of the Federal Democratic Republic of Ethiopia on the Occasion of the Official Visit to Somalia**, Mogadishu, 16 June 2018, Available at: <http://www.puntlandes.com/?p=51555>



وكان للديناميات السياسية المختلفة التي شهدتها الدولة الإثيوبية منذ وصول أبي أحمد للسلطة، لاسيما الصراع المسلح في إقليم تيجراي، انعكاسات على خريطة التوازنات الإقليمية والدولية في منطقة القرن الإفريقي، ويمكن توضيح ذلك على النحو التالي:

### أولاً: على المستوى الإقليمي

بدأت تتبلور خريطة توازنات إقليمية جديدة داخل منطقة القرن الإفريقي، فبعد تطبيع العلاقات الإثيوبية الإريتريّة استعان أبي أحمد بالنظام الإريتري لمساعدة قواته الحكومية والميليشيات المتحالفة معها في حربها ضد الجبهة الشعبية لتحرير تيجراي، ووجد إسياس أفورقي في ذلك فرصة سانحة للانتقام من الجبهة الشعبية لتحرير تيجراي التي عملت ضد نظامه وبلاده طيلة وجودها في السلطة، ومن ثم قام أفورقي بإرسال قوات إريتريّة إلى الأراضي الإثيوبية شاركت جنباً إلى جنب مع القوات الحكومية الفيدرالية في عملياتها القتالية ضد قوات جبهة تيجري.

ورغم نفي أبي أحمد وإسياس أفورقي لعدة أشهر مشاركة القوات الإريتريّة في الحرب التي تم إعلانها في الرابع من نوفمبر ٢٠٢٠، إلا أن القوات الإريتريّة كانت موجودة منذ اللحظة الأولى في تيجراي، وربما كانت تستعد لخوض هذه الحرب قبل إعلانها رسمياً، ولم تكن هناك بيانات محددة حول القوات الإريتريّة التي تم نشرها، ولكن وفقاً لإحدى المصادر فقد تم نشر ثلاث فرق في مناطق حدودية مختلفة (هي الفرقة ١٣ في فورتو Forto، والفرقة ٢٩ في سورونا Tsorona، والفرقة ٧٤ في سكوتنج Scouting)، وتراوح العدد الإجمالي للقوات الإريتريّة التي شاركت في الحرب ما بين ١٠٠ إلى ٢٠٠ ألف جندي بعضهم من الفُصّر أُجبروا على أداء الخدمة الوطنية ولم يتلقوا تدريبات كافية<sup>(١)</sup>.

(١) Mirjam van Reisen, "Ethiopia at Crossroad: The Role of Eritrea in the Tigray War", Presentation for The European Parliament Hearing (Tilburg: Tilburg University, Faculty of Humanities and Digital Sciences, 6 December 2021), pp. 3-4. Available at: <http://alturl.com/iwcq3>

وتورطت قوات الدفاع الإريتريّة (EDF) Eritrean Defence Forces التي شاركت في العمليات العسكرية ضد الجبهة الشعبية لتحرير تيجراي في العديد من الانتهاكات التي تم توثيقها في مناطق مختلفة من تيجراي، كان من بينها عمليات قتل خارج نطاق القانون وتعذيب واغتصاب وغيرها. واشترطت الجبهة الشعبية لتحرير تيجراي في يوليو ٢٠٢١ خروج القوات الإريتريّة وميليشيات الأمهرة من إقليم تيجراي كشرط مسبق حتى تقبل التفاوض مع الحكومة الإثيوبية حول وقف إطلاق النار<sup>(١)</sup>. ولكن ظلت القوات الإريتريّة موجودة في بعض المناطق الجنوبية والغربية من تيجراي، واركتبت العديد من الانتهاكات التي أكدها تقرير أصدرته لجنة خبراء حقوق الإنسان المعنية بإثيوبيا التابعة للأمم المتحدة في أكتوبر ٢٠٢٢<sup>(٢)</sup>.

وحتى بعد توقيع اتفاق السلام الدائم، فإن الاتفاق في حد ذاته لا يضمن خروج القوات الإريتريّة، فهو لم يشر صراحة إلى القوات الإريتريّة، ولم تكن إريتريا وميليشيات الأمهرة (فانو Fano) طرفًا مشاركًا في مفاوضات السلام، كما أنها لم توقع على الاتفاق، ومن ثم فإن خروج قواتها ليس مرهونًا بأية اتفاقات من هذا النوع، وإنما باعتبارها مصلحة أخرى.

وعلى الجانب الآخر، أدت الحرب في إقليم تيجراي إلى زيادة تقويض العلاقات الإثيوبية السودانية، والتي كانت تعاني بالفعل من توتر بسبب التعنت الإثيوبي في مفاوضات سد النهضة مع السودان ومصر، فمع احتدام المواجهات المسلحة مع الجبهة الشعبية لتحرير تيجراي عبرت أعداد كبيرة من التيجراي تزيد عن ١٠٠ ألف لاجئ الحدود الإثيوبية السودانية، وصار هؤلاء بحاجة إلى طعام ومأوى وفرضوا ضغوطاً إضافية على السلطات السودانية الانتقالية التي تعاني من أزمات داخلية وأوضاع اقتصادية متردية، وتفاقمت الأوضاع الأمنية وتجدد النزاع الحدودي بين البلدين<sup>(٣)</sup>.

(1)United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (OCHA), **op. cit.**, pp. 21, 34, 39, 40, 42, 43.

(2)United Nations, General Assembly, **Report of the International Commission of Human Rights Experts on Ethiopia** (New York: UN, A/HRC/51/46, 5 October 2022), pp. 9, 10, 15.

(3) Bertelsmann Stiftung, **op. cit.**, p. 38.



حيث تجدد النزاع الحدودي بين السودان وإثيوبيا حول مثلث الفشقة AI-Fashaga Triangle، وهو منطقة سودانية يقطنها بالأساس مزارعون إثيوبيون من قومية الأمهرة، وكان الطرفان قد توصلا في عام ٢٠٠٨ إلى اتفاق يقضي بجعل المنطقة حدود لينة Soft Border، وأن تظل من الناحية الفنية إقليم سوداني داخل ولاية القصارف، ويظل بإمكان المزارعين الأمهرة استخدام الأرض دون عوائق. وعلى إثر الصراع في تجري اندلعت مواجهات وأعمال عنف في المنطقة، وتبادل الطرفان السوداني والإثيوبي الاتهامات والإدانات بانتهاك السيادة الإقليمية، وقام الطرفان بنشر تعزيزات وحشود عسكرية على جانبي الحدود في المنطقة المتنازع عليها، ووقعت اشتباكات ومناوشات عسكرية عنيفة بين الجانبين<sup>(١)</sup>. وأثيرت تساؤلات حول إمكانية تطور النزاع الحدودي بين الجانبين إلى حرب، ولكن الأوضاع الداخلية التي تسود في كلا البلدين لا ترجح ذلك. وقد أكد رئيس مجلس السيادة السوداني والقائد العام للقوات المسلحة عبد الفتاح البرهان خلال زيارة المنطقة في ٢٩ نوفمبر ٢٠٢١ بأن الجيش السوداني لن يتنازل عن "شبر واحد" من أراضي الفشقة، وقد جاءت هذه الزيارة إلى محلية بركات نورين في الفشة في أعقاب مقتل ٢٣ جنديا سودانيا خلال مواجهات مع الجيش الإثيوبي<sup>(٢)</sup>.

وطالبت السلطات السودانية الانتقالية بإحلال قوات من جنسيات أخرى محل القوات الإثيوبية المشاركة في القوة الأمنية المؤقتة لأبيي UNISFA الموجودة على الحدود بين السودان وجنوب السودان. وبالفعل قررت الأمم المتحدة إعادة تشكيل القوة لتصبح قوة متعددة الجنسيات، وتوالى وصول قوات من غانا وباكستان ونيبال وبنجلاديش إلى أبيي، وفي ١٦ مارس ٢٠٢٢ تم تعيين الجنرال النيجيري بنجامين

(1) Ben Lowings, "Tensions at the Sudanese-Ethiopian Border: Conflating New and Pre-Existing Concerns", **Rethinking Security in the 2020s Series** (Brussels: Brussels International Center, February 2021), pp. 2-4. Available at: <http://alturl.com/k3pep>

(2) **Sudan Tribune**, Al-Burhan Vows to Protect Fashaga Area from Ethiopian Attacks, November 29, 2021, Available at: <https://sudantribune.com/article226467/>

أوليفمي سوير Benjamin Olufemi Sawyerr قائدا للقوات وقائم بأعمال رئيس البعثة في أبيي، وبحلول ١٠ أبريل ٢٠٢٢ خرجت القوات الإثيوبية من أبيي<sup>(١)</sup>. وفي محاولة للحيلولة دون تصعيد التوتر بين الجانبين، قام أبي أحمد بزيارة الخرطوم في ٢٦ يناير ٢٠٢٣ وعقد مباحثات مع رئيس مجلس السيادة السوداني وعدد من المسؤولين السودانيين، واتفق الطرفان على معالجة القضايا الثنائية من خلال الحوار والتفاهم بما في ذلك قضية سد النهضة الإثيوبي وقضية الحدود، وذلك وفقا للآليات القائمة وبما يخدم مصلحة شعبي البلدين والأطراف الأخرى ذات الصلة، وبما يؤدي إلى تكامل شامل بين البلدين<sup>(٢)</sup>.

وعلى جبهة أخرى، حاولت حركة الشباب المجاهدين الصومالية أن تستغل الأوضاع الداخلية في إثيوبيا لزيادة تأثيرها ونفوذها داخل الأراضي الإثيوبية، وذلك من خلال محاولة اختراق الحدود عبر الإقليم الصومالي الإثيوبي. وأكد أبي أحمد في كلمة أمام البرلمان الإثيوبي أنه عندما أراد السفر إلى الإقليم الصومالي ضمن جولاته الداخلية لمناقشة عملية الإصلاح أبلغه رئيس جهاز الأمن أن حركة الشباب المجاهدين تخطط لقتله وأنه لا يستطيع القيام بهذه الزيارة، ولكنه رفض الامتثال لطلب رئيس جهاز الأمن وأصدر إليه توجيهات بأن يتخذ الإجراءات الاستخباراتية المناسبة لتخفيف ذلك الخطر، وقام في نهاية المطاف بزيارة الإقليم الصومالي<sup>(٣)</sup>، ولكن ذلك لا يقلل من خطورة حركة الشباب على الأرض، حيث ظلت التهديدات الإرهابية لحركة الشباب (وداعش) النابعة من الأراضي الصومالية تمثل أولوية قصوى لجهاز الأمن والاستخبارات الإثيوبية<sup>(٤)</sup>.

(1) United Nations, Security Council, "Situation in Abyei", **Report of the Secretary-General** (New York: UN, S/2022/316, 14 April 2022), pp. 4/17-5/17.

(2) Sudan News Agency, **Joint communique on Visit of Ethiopian Prime Minister Abiy Ahmed to Sudan**, Khartoum, January 26, 2023, Available at: <https://suna-sd.net/read?id=760590>

(3) Office of the Prime Minister, **op. cit.**, pp. 74-75.

(4) U.S. Department of State, **Country Reports on Terrorism 2021** (Washington D.C: U.S. Department of State, 2023), p. 32.





وفي أعقاب محاولة جديدة لاختراق الحدود الإثيوبية قامت بها حركة الشباب في ٢٦ يوليو ٢٠٢٢، أكد مصطفى عمر، رئيس الإقليم الصومالي الإثيوبي، أن حركة الشباب تحاول فتح جبهة جديدة للمواجهة مع الحكومة الإثيوبية داخل العمق الإثيوبي من خلال الوصول إلى ولاية أوروميا والتعاون مع جيش تحرير الأورومو OLA الذي صنفته الحكومة الإثيوبية في مايو ٢٠٢١ بأنه منظمة إرهابية. كما زعمت قوات الأمن الإثيوبية في الثامن من يوليو ٢٠٢٢ أنها أحبطت محاولات متكررة من حركة الشباب لإقامة علاقات مع متمردي الجبهة الشعبية لتحرير تيجراي<sup>(١)</sup>.

وتتظر حركة الشباب المجاهدين لإثيوبيا باعتبارها العدو الأبدي واللدود لها، وتعتبر الحركة القوات الإثيوبية الموجودة داخل الأراضي الصومالية، سواء ضمن بعثة الاتحاد الإفريقي AMISOM أو خارجها، غزاة مسيحين يسعون إلى نهب ثروات الدولة الصومالية<sup>(٢)</sup>. وجدير بالذكر أن معظم القوات الإثيوبية الموجودة داخل الأراضي الصومالية خارج نطاق بعثة الأميصوم تم تحويلها إلى تيجراي بعد إندلاع الصراع في الإقليم<sup>(٣)</sup>.

## ثانياً: على المستوى الدولي

لم تؤثر الديناميات السياسية التي شهدتها إثيوبيا والصراع في إقليم تيجراي على علاقات إثيوبيا بدول الجوار فقط، وإنما أثرت أيضاً على علاقاتها ببعض القوى الدولية والإقليمية، حيث تراجعت العلاقات الأمريكية الإثيوبية، واتجهت حكومة أبي أحمد شرقاً نحو روسيا التي سعت جاهدة لزيادة نفوذها داخل المنطقة، وكذلك الصين التي لها وجود فعلي في المنطقة.

(1) **Agencia Fides**, New Terrorist Attacks: Al Shabab Tries to Open New Fronts in the Country, 27 July 2022, Available at: <http://alturl.com/h2gkv>

(2) Tricia Bacon, **Inside the Minds of Somalia's Ascendant Insurgents: An Identity, Mind, Emotions and Perceptions Analysis of Al-Shabaab** (Washington, D.C: Program on Extremism at George Washington University, March 2022), p. 49, 53-55. Available at: <http://alturl.com/un2bg>

(3) Moses Tofa, Alagaw Ababu Kifle and Hubert Kinkoh, **op. cit.**, p. 19.

كانت الولايات المتحدة الأمريكية لفترة طويلة حليفًا قويًا لنظام الحكم الإثيوبي الذي سيطرت عليه الجبهة الشعبية لتحرير تيجراي، وحاولت الإدارات الأمريكية المتعاقبة من خلالها دعمها لهذا النظام الإثيوبي القمعي تصدير الاستقرار -من المنظور الأمريكي- إلى منطقة القرن الإفريقي ذات الأهمية الاستراتيجية بالنسبة لواشنطن، وذلك من خلال تشجيع النظام الإثيوبي على التوغل في الصومال ومحاولة احتواء حركة الشباب المجاهدين وكذلك تطوير النظام الإريتري، ولكن دفع الإثيوبيون ثمنًا باهظًا لهذا الدعم الأمريكي<sup>(١)</sup>.

وبعد تولي أبي أحمد السلطة وإعلانه عن برنامجه الطموح للإصلاح السياسي والاقتصادي، رحّب ببرامج الولايات المتحدة لدعم الديمقراطية والحكم، ووعده بالتحول بعيدا عن الماركسية والعمل على جذب استثمارات كبيرة لخلق فرص عمل وتحقيق نمو اقتصادي. ومن جانبها قدمت الولايات المتحدة مساعدات تمويلية وإنسانية لتعزيز زخم عملية الإصلاح داخل إثيوبيا، وبلغ حجم المساعدات التنموية والإنسانية التي قدمتها الولايات المتحدة لإثيوبيا خلال الفترة من ٢٠١٦ حتى ٢٠٢٠ نحو ٤,٢ مليار دولار أمريكي، وكانت الولايات المتحدة تطمح في أن تنعكس المصالحة الإثيوبية الإريتريّة على تحسين العلاقات الأمريكية الإريتريّة، ولكن هذا لم يحدث وواصلت إريتريا سياستها المزعزعة للاستقرار الإقليمي. واعتبارا من عام ٢٠٢٠ بدأت العلاقات الأمريكية الإثيوبية تشهد ركودًا وتصدعًا ملحوظًا<sup>(٢)</sup>.

وانعكس ذلك على سبيل المثال في رفض إثيوبيا مسودة الاتفاق المتعلق بملاء وتشغيل سد النهضة الإثيوبي الذي طرحته واشنطن لتسوية الخلافات الإثيوبية المصرية السودانية حول السد، وقد تمت بلورة هذه المسودة بعد عدة جولات من المفاوضات

(1) Bronwyn Bruton and Ann Fitz-Gerald, "To End Ethiopia's War, Biden Needs to Correct Course", **Foreign Policy**, December 28, 2021, Available at: <http://alturl.com/shjhh>

(2) U.S. Department of State, "A Perspective on the Ethiopian-U.S. Relationship After a Year of Conflict", Remarks of Ambassador Jeffery Feltman U.S. Special Envoy for the Horn of Africa, Washington, D.C., November 1, 2021, Available at: <http://alturl.com/24fis>



عُقدت بوساطة أمريكية واستغرقت عدة أشهر، وأكدت واشنطن أن مشروع الاتفاق (الذي وقعت عليه مصر) يعالج كافة القضايا بطريقة عادلة ومتوازنة ويأخذ في اعتباره مصالح الدول الثلاث<sup>(1)</sup>.

وأوقفت الإدارة السابقة لدونالد ترامب بعض برامج المساعدات الأمريكية المقدمة لإثيوبيا في محاولة لجعلها تعيد النظر في موقفها من مسودة الاتفاق، ولكن إثيوبيا ظلت مُصرّة على موقفها. وبعد تولي إدارة بايدن السلطة رفضت نهج ترامب وقامت بالفصل بين المساعدات سد النهضة، وأكدت أنه يمكن التوفيق بين مصالح الدول الثلاث من خلال المفاوضات بحسن نية وأنها ستواصل العمل لتحقيق هذه الغاية. وعندما اندلع الصراع في تيجراي، طالبت إدارة بايدن السلطات الإثيوبية والجبهة الشعبية لتحرير تيجراي باتخاذ خطوات عاجلة لإنهاء الصراع وتمكين وصول المساعدات الإنسانية وحماية المدنيين، وأكدت أن استمرار هذا الصراع سيكون له عواقب وخيمة على وحدة إثيوبيا وسلامة أراضيها واستقرارها وعلاقتها مع الولايات المتحدة والمجتمع الدولي، كما أكدت أن جميع الأطراف الإثيوبية ارتكبت انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان<sup>(2)</sup>.

ووجه المبعوث الأمريكي للقرن الإفريقي السفير جيفري فيلتمان Jeffery Feltman انتقادات للحكومة الإثيوبية موضحا أنها اتخذت العديد من الإجراءات لعرقلة وصول المساعدات الإنسانية والطبية والوقود إلى إقليم تيجراي، وقامت بطرد عدد غير مسبوق من المسؤولين البارزين في الأمم المتحدة، حيث طردت في يوم واحد عدد كبير من موظفي الأمم المتحدة في المجال الإنساني يفوق ما طرده بشار الأسد على مدار عشر سنوات من الحرب في سوريا، وتعمدت حرمان الإثيوبيين من تلقي المساعدة المنقذة لحياتهم<sup>(3)</sup>.

(1) U.S. Department of the Treasury, **Statement by the Secretary of the Treasury on the Grand Ethiopian Renaissance Dam**, Washington, D.C, February 28, 2020, Available at: <http://alturl.com/ipzdq>

(2) U.S. Department of State, "A Perspective on the Ethiopian-U.S...., **op. cit.**

(3) **Idem.**

وفرضت الإدارة الأمريكية عدة قيود وعقوبات ضد المسؤولين الإثيوبيين، ففي مايو ٢٠٢١ أعلن وزير الخارجية الأمريكي أنتوني بلينكن فرض قيود على التأشيرات للمسؤولين الإثيوبيين والإريتريين والعسكريين وغيرهم من الأفراد المسؤولين عن عرقلة حل الأزمة في تيجراي. كما بدأت إجراءات حظر تصدير مواد وخدمات دفاعية لإثيوبيا. وعلى خلفية انتهاكات حقوق الإنسان في تيجراي، قام مكتب مراقبة الأصول الأجنبية التابع لوزارة الخزانة الأمريكية بوضع رئيس أركان الجيش الإريتري الجنرال فيليبوس ولديوهانيس Filipos Woldeyohannes كهدف لعقوبات بموجب الأمر التنفيذي ١٣٨١٣ الذي كان قد أصدره ترامب لفرض عقوبات ضد الأشخاص المسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان والفساد حول العالم<sup>(١)</sup>.

وأصدر بايدن أمرًا تنفيذيًا (رقم ١٤٠٤٦) في ١٧ سبتمبر ٢٠٢١ يقضي بفرض عقوبات محددة على الأشخاص الذين يقومون، بين أمور أخرى، بأعمال تهدد السلم والأمن والاستقرار في إثيوبيا، ويقومون بانتهاكات حقوق الإنسان في شمال إثيوبيا، ويعيقون تسليم المساعدات الإنسانية والوصول إليها في شمال إثيوبيا. وتشمل تلك العقوبات تجريد أصول وحرمان من الحصول على تمويل وقروض من مؤسسات التمويل الأمريكية، وغير ذلك<sup>(٢)</sup>. وأنهت الولايات المتحدة في أول يناير ٢٠٢٢ الأفضلية التجارية التي كانت تتمتع بها إثيوبيا بموجب قانون النمو والفرص الإفريقي AGOA، وأكد البيان الصادر عن الممثل التجاري الأمريكي أن سبب ذلك هو الانتهاكات الجسيمة التي ترتكبها الحكومة الإثيوبية وأطراف أخرى في شمال البلاد<sup>(٣)</sup>.

(1) Ahmad Murrar and Parker White, "Navigating U.S. Sanctions and Restrictions on Ethiopia and Eritrea", **Foley & Lardner LLP Insight**, 21 November 2022, Available at: <http://alturl.com/z677j>

(2) The White House, **Executive Order on Imposing Sanctions on Certain Persons with Respect to the Humanitarian and Human Rights Crisis in Ethiopia**, Washington, D.C., September 17, 2021, Available at: <http://alturl.com/2xzdi>

(3) Office of the United States Trade Representative, **U.S. Terminates AGOA Trade Preference Program for Ethiopia, Mali and Guinea**, Washington, D.C., January 01, 2022, Available at: <http://alturl.com/eryrx>



وأضر هذا القرار بقوة بقطاع المنسوجات الإثيوبية. وتعالّت الأصوات المطالبة بتشديد العقوبات على إثيوبيا داخل الكونجرس الأمريكي<sup>(1)</sup>، وتم تقديم مشروع قانون بهذا الشأن داخل مجلس الشيوخ الأمريكي في السادس من أبريل ٢٠٢٢<sup>(٢)</sup>.

وعلى ضوء هذه التحركات الأمريكية، زعم كثير من الإثيوبيين أن إدارة بايدن منحازة بشكل واضح للجبهة الشعبية لتحرير تيجراي، وصرّح بعض المسؤولين في الحكومة الإثيوبية بأن الولايات المتحدة تسعى لإحلال حكومة تسيطر عليها الجبهة الشعبية لتحرير تيجراي محل حكومة آبي أحمد. ولكن المبعوث الأمريكي للقرن الإفريقي رفض هذه التصريحات ونفى صحتها، وشدد على ضرورة توقف إريتريا عن تدخلها المدمر في إثيوبيا وطالبها بسحب قواتها بالكامل من الأراضي الإثيوبية<sup>(٣)</sup>.

وفي مقابل تدهور العلاقات الأمريكية الإثيوبية، سعت إدارة بايدن إلى الإمساك بأوراق أخرى تجعلها موجودة وفاعلة في منطقة القرن الإفريقي، فإلى جانب القاعدة العسكرية الأمريكية الموجودة في جيبوتي، قرر بايدن إعادة الانتشار العسكري الأمريكي في الصومال للمساهمة في جهود مكافحة الإرهاب، حيث أصدر في مايو ٢٠٢٢ قراراً يأذن للجيش الأمريكي بنشر المئات من القوات الخاصة الأمريكية مرة أخرى داخل الصومال، وذلك بالمخالفة للقرار السابق الذي اتخذه دونالد ترامب قبيل انتهاء ولايته بسحب جميع القوات البرية الأمريكية التي كانت تتمركز في الصومال، وكان عددها آنذاك ٧٠٠ جندي. كما وافق بايدن على طلب قدمته البنيتاجون للحصول على صلاحية دائمة لاستهداف مجموعة من القادة المشتبه بهم في جماعة الشباب

(1) Gerrit Kurtz, “Sustaining Peace in Ethiopia: The End of the War in the North should be the Prelude to Fundamental Governance Reforms”, **SWP Comment** (Berlin: Stiftung Wissenschaft und Politik “German Institute for International and Security Affairs”, No. 14, March 2023), p. 3. Available at: <http://alturl.com/vr7yn>

(2) The Senate of the United States, **S.3199 To Promote Peace and Democracy in Ethiopia, and for Other Purposes**, 117<sup>th</sup> Congress, 2D Session, April 6, 2022, Available at: <https://www.govinfo.gov/content/pkg/BILLS-117s3199rs/pdf/BILLS-117s3199rs.pdf>

(3) U.S. Department of State, “A Perspective on the Ethiopian-U.S....”, **op. cit.**

المجاهدين. وقد جاء قرار إعادة الانتشار متزامنا مع تولي الرئيس الصومالي الجديد حسن شيخ محمود (1)، والذي قام في ١٥ سبتمبر ٢٠٢٢ بزيارة وزارة الدفاع الأمريكية "البنجابون"، وأكد لوزير الدفاع الأمريكي لويد أوستين الثالث Lloyd Austin ترحيب إدارته واستعدادها لاستضافة القوات الأمريكية (2).

كما حرصت الإدارة الأمريكية على التنسيق مع القيادة السودانية الانتقالية، ودفعت نحو استعادة العلاقات الدبلوماسية مع السودان بعد فترة طويلة من القطيعة بين البلدين، وأخذت خطوات نحو رفع العقوبات المفروضة على السودان منذ إدارة بيل كلينتون، وقد بدأ هذا التقارب الأمريكي السوداني خلال إدارة دونالد ترامب التي قامت في السادس من أكتوبر ٢٠١٧ برفع بعض العقوبات الاقتصادية الأمريكية عن السودان بعدما أحرزت الحكومة السودانية تقدماً في خطة الارتباط خماسية المسارات Five Track Engagement Plan، لاسيما مسار التعاون مع الولايات المتحدة في مكافحة الإرهاب (3).

وفي ١٤ ديسمبر ٢٠٢٠ قام وزير الخارجية الأمريكي بحذف السودان من القائمة الأمريكية للدول الراضية للإرهاب، وذلك بعد قيام دونالد ترامب بتقديم تقرير للكونجرس الأمريكي في ٢٦ أكتوبر من ذات العام أوضح فيه أن السودان لم يقدم أي دعم لأعمال الإرهاب الدولي على مدار الشهور الستة السابقة، وتعهّد بعدم دعم الإرهاب في

(1) Charlie Savage and Eric Schmitt, "Biden Approves Plan to Redeploy Several Hundred Ground Forces into Somalia", **The New York Times**, May 16, 2022, Available at: <http://alturl.com/o7865>

Robbie Gramer and Jack Detsch, "Biden OKs Plan to Send U.S. Troops Back to Somalia: But the Pentagon is Deploying Fewer This Time", **Foreign Policy**, May 16, 2022, Available at: <http://alturl.com/3qccs>

(2) U.S. Department of Defense, **Readout of Secretary of Defense Lloyd J. Austin III's Meeting with the President of the Federal Republic of Somalia Hassan Sheikh Mohamud**, 15 September 2022, Available at: <http://alturl.com/zqv2t>

(3) U.S. Department of State, **Country Reports on Terrorism 2017** (Washington D.C: U.S. Department of State, Bureau of Counterterrorism, September 2018), p. 219.



المستقبل. وفي أعقاب ذلك قررت وزارة التجارة الأمريكية في ١٤ يناير ٢٠٢١ تعديل لوائح التصدير لإلغاء القيود التي كانت مفروضة على السودان<sup>(١)</sup>، كما مهد قرار الحذف من قائمة الدول الراحية للإرهاب الطريق أمام الخرطوم للحصول على مساعدات تنمية وقروض من الولايات المتحدة والبنك الدولي ومؤسسات التمويل الدولية الأخرى.

وإلى جانب المحادثات المباشرة التي عقدها مبعوثون عسكريون ودبلوماسيون أمريكيون مع القيادات العسكرية السودانية، وقيام الأفريكوم بإرسال السفينة الحربية وينستون تشرشل إلى البحر الأحمر، قامت إدارة بايدن في أغسطس ٢٠٢٢ بتعيين جون جودفري Gohn Godfrey سفيراً للولايات المتحدة في السودان، وقد شغل جودفري مناصب عدة داخل القارة الإفريقية إلى جانب عمله كنائب منسق مكافحة الإرهاب في الخارجية الأمريكية. وحاولت إدارة بايدن في تعاملها مع السلطات السودانية الانتقالية أن توازن بين قضيتي الديمقراطية والاستقرار<sup>(٢)</sup>.

وفي ظل توتر العلاقات الإثيوبية الأمريكية، توجه أبي أحمد شرقاً وعمل على توطيد علاقاته مع روسيا الاتحادية، والتي بدأت تسعى جاهدة خلال العقد الماضي لتعزيز وإعادة هيكلة علاقاتها مع عدد كبير من الدول في مختلف أنحاء القارة الإفريقية، وازدادت وتيرة هذا الاهتمام والتوجه الروسي صوب إفريقيا على خلفية التوتر المتصاعد بين روسيا والحكومات الغربية في أعقاب الغزو الروسي لأوكرانيا، ففي مواجهة العزلة المفروضة عليها من الغرب حرصت روسيا على اكتساب حلفاء جدد في إفريقيا لتعزيز مكانتها الدولية. وأصبحت روسيا شريكاً بديلاً لإثيوبيا بعد توتر علاقات

(١) Department of Commerce, Bureau of Industry and Security, "Implementation in the Export Administration Regulations of the United States' Rescission of Sudan's Designation as a State Sponsor of Terrorism", **Federal Register**, Vol. 86, No. 11, January 19, 2021, p. 4929. Available at: <http://alturl.com/crue2>

(٢) Jihad Mashamoun, **US Priorities in Sudan: Stability or Democracy?**, (Washington, D.C., Middle East Institute, November 21, 2022), Available at: <https://www.mei.edu/publications/us-priorities-sudan-stability-or-democracy>

أديس أبابا مع الشركاء الغربيين وتراجع الدعم الغربي لها، وازدادت العلاقات الوثيقة بين روسيا وإثيوبيا منذ اندلاع الصراع في تيجراي، حيث ساندت روسيا الحكومة الإثيوبية داخل الأمم المتحدة واستخدمت نفوذها في مجلس الأمن في مارس ٢٠٢١ لمنع صدور بيان يطالب بوقف الأعمال العدائية في تيجراي، وأيدت موسكو موقف الحكومة الإثيوبية المطالب بضرورة تسوية الصراع دون تدخل خارجي، كما اتخذت روسيا موقفا متوازنا من سد النهضة بحيث لا يضر بعلاقاتها مع مصر وفي ذات الوقت يجعلها متضامنة مع موقف الحكومة الإثيوبية. وفي يوليو ٢٠٢١ وقّعت روسيا اتفاقية تعاون عسكري مع إثيوبيا مما عزز العلاقات الثنائية بين البلدين بشكل أكبر، وكان هذا الاتفاق قد سبقه اتفاق آخر بين البلدين في عام ٢٠١٨ يتضمن بنودا تتعلق بالتدريب والتعاون في مجال حفظ السلم ومكافحة الإرهاب والقرصنة<sup>(١)</sup>.

ودخلت روسيا في مفاوضات مستمرة مع عدد من الدول الإفريقية لإقامة قواعد عسكرية لها في تلك الدول، ومن بينها إريتريا حليف إثيوبيا الحالي، هذا إلى جانب الوجود المتزايد للجماعات العسكرية الروسية، مثل فاجنر Wagner وباتريوت Patriot، التي أنشأها الجيش الروسي لتقديم التدريبات الأمنية والعسكرية للأنظمة الحليفة والقيام بأدوار أخرى عديدة<sup>(٢)</sup>.

وفي إطار الحرص على استمرار زخم العلاقات الروسية الإثيوبية، قام وزير الخارجية الروسي سيرجي لافروف Sergey Lavrov بزيارة رسمية إلى أديس أبابا في يوليو ٢٠٢٢، وعقد خلالها مباحثات مع المسؤولين الإثيوبيين حول القضايا ذات

<sup>(١)</sup> Guido Lanfranchi and Kars de Bruijne, "The Russians are Coming! The Russians are Coming? Russia's Growing Presence in Africa and Its Implication for European Policy", **CRU Report** (Hague: The Netherlands Institute of International Relations 'Clingendael, The Conflict Research Unit (CRU), June 2022), pp. 5, 18, 28, 29. Available at: <http://alturl.com/kbdgf>

<sup>(٢)</sup> German Development Institute, "Russia in Africa: Is Great Power Competition Returning to the Continent?", **d.i.e. Briefing Paper** (Berlin: d.i.e., No. 15/2020, 2020), pp. 3-4. Available at: [https://www.idos-research.de/uploads/media/BP\\_15.2020.pdf](https://www.idos-research.de/uploads/media/BP_15.2020.pdf)





الاهتمام المشترك. وكانت هذه الزيارة ضمن جولة إفريقية شملت أيضا مصر واوغندا والكونغو الديمقراطية<sup>(١)</sup>.

وهكذا، صارت منطقة القرن الإفريقي على خلفية التطورات السياسية والأمنية في إثيوبيا تدور في فلك محورين متنافسين، هما:

- **المحور الأول:** أمريكي-صومالي-سوداني يعززه الوجود العسكري الأمريكي في جيبوتي.

- **المحور الثاني:** روسي-إثيوبي-إريتري، وحاولت روسيا جذب السودان لهذا المحور، حيث بدت موسكو مؤيدة لانقلاب ٢٥ أكتوبر ٢٠٢١، ولذلك أثارت مسألة التزام السودان بالمشروع المتوقع لبناء قاعدة بحرية روسية في بورتسودان، وأعاد حميدتي تجديد ذلك الالتزام خلال زيارته لموسكو في فبراير ومارس ٢٠٢٢<sup>(٢)</sup>.

وإلى جانب هذين المحورين، هناك قوى دولية وإقليمية أخرى تلعب دورًا بينيًا -إن جاز القول- مثل الصين وتركيا، فليها مصالح مع دول المحورين وتحاول تعزيز مصالحها دون أن تكون محصورة في أحد هذين المحورين.

فالصين لديها قاعدة عسكرية في جيبوتي هي الأولى من نوعها منذ عام ٢٠١٧، وشركاتها العملاقة المملوكة للدولة مستثمر رئيسي في مشروعات البنية الأساسية الجيبوتية، ومن أهم المشروعات التي قامت بإنشاءها ميناء دوراليه Doraleh Port متعدد الأغراض، وخطوط السكك الحديدية الجيبوتية الإثيوبية، وخط أنابيب المياه بين جيبوتي وإثيوبيا ويساعد في الحد من نقص امدادات المياه في جيبوتي<sup>(٣)</sup>.

(١) Ethiopian News Agency (ENA), **Russian FM Lavrov Arrives in Addis for Working Visit**, Addis Ababa, July 26, 2022, Available at: [https://www.ena.et/web/eng/w/en\\_37417](https://www.ena.et/web/eng/w/en_37417)

(٢) Jérôme Tubiana, "Darfur after Bashir: Implications for Sudan's Transition and for the Region", **USIP Special Report** (Washington DC: United States Institute of Peace Press, No. 508, April 2022), p. 18. Available at: <https://www.usip.org/sites/default/files/SR508-Darfur-after-Bashir.pdf>

(٣) Erica Downs, Jeffrey Becker and Patrick deGatigno, **China's Military Support Facility in Djibouti: The Economic and Security Dimensions of China's First Overseas Base** (Arlington: CNA Analysis and Solutions, July 2017), pp. iv, v, 1, 9-15, 25. Available at: <http://alturl.com/xmmiu>

وهي أيضا مستثمر رئيسي في السودان لاسيما في قطاع الطاقة<sup>(١)</sup>، كما أنها داعم رئيسي لإثيوبيا، وقدمت تمويلا كبيرا لخطوط الطاقة ومشروعات البنية الأساسية الإثيوبية، وتساهم شركاتها في إنشاء سد النهضة الإثيوبي وبعض المشروعات المرتبطة به<sup>(٢)</sup>. وبعد اندلاع الصراع في تجراي تبنت الصين موقفا من شأنه أن يحافظ على علاقاتها مع حكومة أبي أحمد، حيث رفضت التدخل في الشؤون الداخلية لإثيوبيا أو فرض عقوبات عليها، من منطلق أن ذلك لن يحل الصراع ولن يساهم في بناء السلام<sup>(٣)</sup>.

والى جانب القاعدة العسكرية التركية في الصومال التي تم بناءها في عام ٢٠١٧، حاول الرئيس التركي أردوغان ترسيخ الوجود التركي في السودان، حيث وقّع خلال زيارته للخرطوم في ٢٤ ديسمبر ٢٠١٧ اتفاقية مع نظام عمر البشير لاستئجار جزيرة سواكن لمدة ٩٩ عاما، ورغم تجميد الاتفاقية بعد الإطاحة بالبشير إلا أن زيارة عبد الفتاح البرهان لتركيا في أغسطس ٢٠٢١ تعكس استمرار وعمق العلاقات بين البلدين، وفي ذات الوقت حرصت تركيا على أن تتمتع بعلاقات وثيقة مع إثيوبيا<sup>(٤)</sup>.

(١) Larry Attree, **China and Conflict-Affected States Between Principle and Pragmatism: Case Study Sudan and South Sudan** (Lodon: Saferworld Ltd., January 2012), p. 27.

(٢) Raphael J. Piliero, "Ethiopia's Grand Renaissance Dam: Assessing China's Role", **U.S.-China Perception Monitor** (Atlanta, GA: The Carter Center, June 5, 2021), Available at: <https://uscnpm.org/2021/06/05/gerd-assessing-chinas-role/>

(٣) Bernardo Mariani, "China's Engagement in Conflict and Post-Conflict Settings: The Quest for Stability", **Global Transition Series** (Edinburgh: PeaceRep: The Peace and Conflict Resolution Evidence Platform, University of Edinburgh, 2022), p. 23. Available at:

<https://peacerep.org/wp-content/uploads/2022/05/China-Report-Digital.pdf>

(٤) Jihad Mashamoun, **Turkey and Sudan: An Enduring Relationship?** (Washington, D.C.: Middle East Institute, July 20, 2022), Available at: <https://www.mei.edu/publications/turkey-and-sudan-enduring-relationship>; Willem van den Berg and Jos Meester, "Turkey in the Horn of Africa: Between the Ankara Consensus and the Gulf Crisis", **CRU Policy Brief** (Hague: Clingendael Institute, The Conflict Research Unit, May 2019), pp. 11, 12. Available at: <http://alturl.com/inazz>



## المحور الخامس

### التحديات الراهنة التي تواجهها الدولة الإثيوبية وآفاقها المستقبلية

على ضوء الديناميات السياسية التي شهدتها الدولة الإثيوبية منذ وصول أبي أحمد للسلطة، وبعد توقيع اتفاق السلام الدائم مع الجبهة الشعبية لتحرير تيجراي، فإن الدولة الإثيوبية تواجه حالياً جملة من التحديات تحتاج إلى اتخاذ إجراءات قوية وسياسات هادفة لمواجهتها، ومن بين تلك التحديات ما يلي:

#### أولاً: احتمال تجدد الصراع في إقليم تيجراي

إذا لم يتم اتخاذ خطوات جادة وقوية لتنفيذ اتفاق السلام الدائم، وإذا لم تلتزم الحكومة والحركة الشعبية لتحرير تيجراي بالدخول في مفاوضات سريعة لحسم كافة القضايا والملفات العالقة بين الجانبين، فمن المحتمل تجدد الصراع مرة أخرى والدخول في حلقة مفرغة من العنف والقتال الحاد، وبالتالي حدوث مزيد من المعاناة للشعب الإثيوبي.

#### ثانياً: خروج القوات الإريتيرية من الأراضي الإثيوبية

إذا لم تخرج القوات الإريتيرية بالكامل من الأراضي الإثيوبية، فستظل الأوضاع الأمنية داخل إثيوبيا معقدة، فالجبهة الشعبية لتحرير تيجراي - وبعض القوى الدولية - لن تقبل بهذا الوجود العسكري الإريتيري على ضوء العلاقات التاريخية السلبية والممارسات والانتهاكات التي ارتكبتها القوات الإريتيرية خلال الصراع في تيجراي. ومما يزيد الأمر صعوبة، أنه لا توجد ضمانات حقيقية لهذا الخروج الإريتيري إلا إذا توافرت إرادة سياسية إريتيرية وإثيوبية لذلك، أو ممارسة ضغوط دولية قوية لإجبار إريتريا على الخروج.

#### ثالثاً: غياب التوافق الوطني حول مضمون عملية الإصلاح السياسي والدستوري

لا يوجد إجماع وطني إثيوبي على مضمون عملية الإصلاح السياسي والدستوري داخل البلاد، فهناك تيارات رافضة لرؤية أبي أحمد حتى من قومية الأورومو التي

ينتمي إليها، وهناك مخاوف من أن تؤدي الإصلاحات إلى نظام مركزي سلطوي يعود بالبلاد إلى الوراء. والسبيل الأمثل للوصول إلى هذا الإجماع هو إجراء حوار وطني جاد وحقيقي وشامل يضم كافة الأطراف الإثيوبية.

وقد قامت الحكومة الإثيوبية بإطلاق مبادرة الحوار الوطني وشكلت في ديسمبر ٢٠٢١ لجنة الحوار الوطني، ولكن لاتزال هناك أطراف مهمة خارج هذه العملية والتي ينظر إليها كثيرون على أنها عملية أحادية الجانب وتهيمن على الحكومة الإثيوبية بالأساس<sup>(١)</sup>.

#### رابعًا: احتواء ظاهرة العنف الإثني في إثيوبيا

ظاهرة العنف الإثني لها جذور ممتدة داخل المجتمع الإثيوبي، وتنامت بشكل ملحوظ خلال فترة الصراع المسلح في تيجراي، لاسيما مع انشغال الحكومة الإثيوبية بالمواجهات العسكرية مع الجبهة الشعبية لتحرير تيجراي، وبعد توقيع اتفاق السلام الدائم يتعين على الحكومة الإثيوبية أن تتخذ خطوات فعلية لإحتواء ظاهرة العنف الإثني داخل البلاد، وحتى تتمكن من احراز تقدم في هذا الإطار فهي تحتاج إلى مراجعة تحالفاتها الداخلية حتى تحقق قدرًا من التوازن في علاقاتها بكل الأطراف الفاعلة وتكون على مسافة واحدة من الجميع، كما أن احتواء هذه الظاهرة مرتبط بإحراز تقدم في مسألة أخرى بالغة الأهمية وهي نزع السلاح المنتشر على نطاق واسع داخل البلاد.

#### خامسًا: جدلية الحلول السياسية أو القانونية للنزاعات بين الولايات الإقليمية الإثيوبية

تثير بعض النزاعات بين الولايات الإثيوبية جدلية الحلول السياسية أو الحلول القانونية، على سبيل المثال النزاع بين الولاية الصومالية وولاية أروميا حول عدة مناطق حدودية بين الولايتين، حيث حاول القادة السياسيون في الولايتين في بادئ الأمر

(١) Gerrit Kurtz, *op. cit.*, p. 6.



مناقشة وحل هذه القضايا الخلافية، ولكن رئيس ولاية أوروميا ليمما ميجيرسا Lema Megeresa قدم طلبا رسميا إلى مجلس الاتحاد HoF لكي يحل ويتخذ قرارًا بشأن النزاعات الحدودية بين الولايتين والتي أصبحت سببا لنزوح العديد من الإثيوبيين. وتمت إحالة هذه المسألة ومناقشتها داخل اللجنة الدائمة Standing Committee لمجلس الاتحاد، ولكن اللجنة بدلا من إحالة القضية إلى خبراء مجلس الاتحاد لدراستها والتحري حولها قامت بإعادتها إلى رئيس المجلس وإلى المسؤولين التنفيذيين لحلها سياسيا وذلك بدعوى أنها تحتاج إلى حل سياسي وليس قانوني. وفي محاولة لتفعيل دور مجلس الاتحاد في حل النزاعات التي تنشأ بين الحكومة الفيدرالية والولايات الإقليمية أو فيما بين الولايات الإقليمية صدر مؤخرا الإعلان ١٢٦١/٢٠٢١، الذي خول المجلس باتخاذ زمام المبادرة لحل هذه النزاعات في حال عدم شروع الأطراف المتنازعة في مناقشتها، أو إذا لم يقدم أحد الأطراف طلبا رسميا للمجلس بالتدخل لحلها فلم يعد ذلك شرطا ملزما لكي يباشر المجلس عمله<sup>(١)</sup>.

#### سادسًا: إعادة توطين اللاجئين والنازحين

أسفرت الحرب في تجرياي عن مشكلة حقيقية تتمثل في وجود أعداد كبيرة من النازحين واللاجئين، وتقع على عاتق الحكومة الإثيوبية مسؤولية إعادة هؤلاء النازحين واللاجئين وتوطينهم وإعادة دمجهم وتهيئة الظروف الأمنية المناسبة لذلك. وبقاء هذه المسألة دون حل من شأنها التأثير سلبا على علاقات إثيوبيا بدول جوارها الإقليمي.

#### سابعًا: إعادة إعمار ما دمرته الحرب

أسفرت الحرب التي دامت لعامين بين الحكومة الإثيوبية والقوات المتحالفة معها من جانب والجمبهة الشعبية لتحرير تجرياي من جانب آخر عن تدمير كبير للمرافق والمنشآت والبنية الأساسية في المناطق التي احتدمت فيها المواجهات. ويعتبر ملف

(1) Nigussie Afesha, "Functional Domains of IGR Forums, House of Federation and Ministry of Peace in Ethiopia: The Need for Clarity", **Mizan Law Review**, Vol. 16, No. 2, December 2022, pp. 329-330.

إعادة الإعمار مسألة بالغة الأهمية في مرحلة ما بعد الحرب، ويحتاج إلى تكاتف الجهود ليس فقط الإثيوبية وإنما أيضا الإقليمية الدولية، حيث تشير تقديرات الحكومة الإثيوبية إلى أن إعادة إعمار ما دمرته الحرب في تيجراي وعفر وأمهرة يتطلب حوالي ٢٠ مليار دولار، في حين تعاني الموازنة الوطنية الإثيوبية من عجز كبير بسبب ارتفاع الانفاق العسكري وتراجع الأداء الاقتصادي<sup>(١)</sup>.

### ثامناً: محاسبة المسؤولين عن الجرائم وتحقيق مصالحة وطنية

محاسبة المسؤولين عن الجرائم التي تم ارتكابها هي خطوة مهمة لتحقيق العدالة الانتقالية والشروع في تحقيق مصالحة وطنية داخل الدولة، وقد أكد اتفاق السلام الدائم على ضرورة اتباع الحكومة الإثيوبية سياسة وطنية شاملة للعدالة الانتقالية تهدف إلى محاسبة المسؤولين وإقرار الحقائق وانصاف الضحايا وتحقيق المصالحة.

### تاسعاً: التحديات ذات الطابع الاقتصادي

تعاني إثيوبيا من العديد من التحديات الاقتصادية، حيث يعيش ربع سكانها تحت خط الفقر، وتشهد زيادة في معدلات التضخم حيث بلغ متوسط معدل التضخم خلال عامي ٢٠١٨/٢٠١٩ نحو ١٤٪. وتعاني من ارتفاع معدلات البطالة لاسيما في المناطق الحضرية والتي بلغ معدل البطالة بها في عام ٢٠١٨ نحو ١٩٪، وارتفعت فيها مجددا نسبة الدين العام من الناتج المحلي بعد أن شهدت هبوطا خلال الفترة من ٢٠٠٠ حتى ٢٠٠٩، حيث ارتفعت بمقدار ٢٣ نقطة مئوية خلال السنوات العشر الممتدة من ٢٠٠٩ حتى ٢٠١٩، حيث كانت ٣٥٪ في عام ٢٠٠٩ وأصبحت ٥٨٪ في عام ٢٠١٩، وكان متوسط هذه النسبة في دول إفريقيا جنوب الصحراء ذات الدخل المنخفض خلال عام ٢٠١٩ هو ٤١,٥٪، والإشكالية الحقيقية أن أكثر من نصف هذا الدين الإثيوبي هو دين خارجي، ومع ضعف أداء الصادرات الإثيوبية وزيادة عجز الميزان التجاري وخدمة الدين الخارجي تصبح هناك صعوبة في العملات الأجنبية<sup>(٢)</sup>.

(١) Gerrit Kurtz, **op. cit.**, p. 7.

(٢) Tsegay Gebrekidan Tekleselassie, **op. cit.**, pp. 45, 46, 50.



## آفاق المستقبل للدولة الإثيوبية

إن مستقبل الدولة الإثيوبية بمرهون بمواجهة التحديات سالفة الذكر -وغيرها- ويبدو أن الحكومة الإثيوبية أمام أحد خيارين:

### الخيار الأول: الانخراط في عملية إصلاح حقيقي وشامل

حيث تقوم الحكومة بفتح كافة الملفات وتعمل على إيجاد حلول جذرية لكافة المشكلات الإثيوبية، ويتطلب نجاحها في هذه المهمة احتواء الخصوم والمعارضين والتوصل معهم لحل توافقي ووسطية، لأن وجود إرادة سياسية وطنية شاملة هي الضمان الحقيقي لنجاح عملية الإصلاح الشامل، بالإضافة إلى إعادة مراجعة علاقاتها الخارجية لضمان الحصول على دعم دولي متعدد الأوجه لعملية الإصلاح. وهذا الخيار رغم أنه الأصعب إلا أنه الأفضل للدولة الإثيوبية ومستقبلها.

### الخيار الثاني: الاكتفاء بعمل إصلاحات شكلية

في هذه الحالة تمضي الحكومة الإثيوبية في ذات الطريق الذي سلكته الحكومات الإثيوبية السابقة، وهو التركيز على بقائها في السلطة والاستمرار في انتهاج أسلوب المغالبة أو الاحتواء القسري للجماعات المعارضة، وبالتالي تظل إثيوبيا تعيش معضلة أمنية مزمنة تراوح مكانها بين الصعود تارة والهبوط تارة أخرى، وتكتفي الحكومة الإثيوبية في هذه الحالة بعمل بعض الإصلاحات الشكلية دون المساس بالقضايا الجوهرية، وإذا لجأت الحكومة الإثيوبية لهذا الخيار فإن ملامح المستقبل للدولة الإثيوبية لن تكون مختلفة عن السابق، وربما تكون أكثر سلبية.

وكلا الخيارين سيكون لهما تداعيات وانعكاسات على شكل التوازن الإقليمي والدولي في منطقة القرن الإفريقي، فالخيار الأول من شأنه تقليل حدة الاستقطاب الإقليمي والدولي في المنطقة، وحدث انفراجة في علاقات إثيوبيا مع الولايات المتحدة الأمريكية ومع دول جوارها خاصة السودان. أما الخيار الثاني فمن شأنه بقاء حالة الاستقطاب الإقليمي والدولي في المنطقة على وضعها الراهن أو تصعيدها.

## خاتمة:

إثيوبيا هي دولة محورية في منطقة القرن الإفريقي، وقد شهدت العديد من الديناميات السياسية منذ وصول أبي أحمد للسلطة، وانعكست تلك الديناميات على خريطة التوازنات الإقليمية والدولية في القرن الإفريقي. وإذا أرادت حكومة أبي أحمد استئناف عملية الإصلاح الشامل داخل الدولة الإثيوبية، فلا بد من تجنب العودة للعمل العسكري في مواجهة الخصوم، فلا مجال للحديث عن إصلاح داخلي في ظل الصراع المسلح، كما أن الخلافات السياسية لا يمكن حسمها عسكرياً خاصة داخل دولة ذات تنوع إثني.

لجوء أبي أحمد للاستعانة بالقوات الإريتية وميليشيات الأمهرة في مواجهة قوات الجبهة الشعبية لتحرير تيجراي كان خطأً استراتيجياً، أسفر عن زيادة الاحتقان والعداء الإثني داخل الدولة وزيادة حالة عدم الاستقرار الإقليمي داخل المنطقة، ولا بد من تصحيح ذلك الخطأ وإخراج كافة القوات الإريتية من الأراضي الإثيوبية، وإعادة النظر في التحالفات الداخلية والوقوف على مسافة واحدة من كافة الجماعات. بعض التحديات التي تواجهها الدولة الإثيوبية في المرحلة الراهنة تفوق قدراتها وتحتاج إلى تكاتف إقليمي ودولي لمواجهتها، وإذا لم يحدث ذلك فمن المتوقع أن تظل تلك التحديات قائمة لفترة غير معلومة الأجل.

